

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٧

السبت، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

الخالص لحكومة البلد الذي يستضيفنا، الولايات المتحدة الأمريكية، لكرم ضيافتها الشديد ولدعمها.

وتوفالو تهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الجليل وتبني بشدة على الرئيس السابق لقيادته وبخاصة أثناء سنة مليئة بالتحديات التي واجهتها المنظمة. وتود توفالو أيضا أن تؤكد من جديد ثقتها الشديدة بالأمين العام. وفضلا عن ذلك، نتقدم بأحر تهانينا لسويسرا على انضمامها إلى الأمم المتحدة، كما نرحب بعضوية تيمور الشرقية فيما بعد في هذه الدورة.

وتشارك توفالو بإخلاص، روحا وقلبا، في ذكرى الخسارة الفادحة، وبخاصة في أرواح الأبرياء، التي وقعت إثر الهجمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية في العام الماضي. ونصلي من أجل أسر الضحايا ومن أجل النجاح الكامل في استعادة حياتهم. ونفخر داخل منظماتنا بأن الأمم المتحدة قد خرجت من هذه الأزمة أقوى بكثير وعازمة على مكافحة الإرهاب الدولي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب الرايت الأونرابل السير توماسي بوابوا، الحاكم العام لتوفالو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من الحاكم العام لتوفالو

اصطحب السير توماسي بوابوا، الحاكم العام لتوفالو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة الرايت الأونرابل السير توماسي بوابوا، الحاكم العام لتوفالو، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السير توماسي بوابوا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): نحن أبناء دولة توفالو الجزرية الصغيرة إذ نشعر بالفخر لكوننا عضوا في أسرة الأمم العظيمة هذه، يجدر بنا أولا أن نشكر الله تعالى على محبته وعلى سماحه لنا بالاشتراك في هذه المناقشة العامة. وأود أيضا أن أتقدم بتقدير وفد بلادي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لجميع دول العالم، كما تنص على ذلك بوضوح ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن مسألة جمهورية الصين في تايوان من المسائل المتعلقة منذ أمد طويل والجديرة أيضاً بالنظر الجدي. فتعداد هذا البلد ٢٣ مليون نسمة، وله إقليم جيد التحديد ونظام ديمقراطي راسخ للحكم، وهو من الجهات التي تتصرف على نحو مسؤول على صعيدي التجارة والعلاقات العالمية. لذلك فإننا نرى بقوة ضرورة معالجة حق شعب جمهورية الصين في تقرير المصير والانضمام إلى الأمم المتحدة بصفة عاجلة. فلا يمكن القول بأن الأمم المتحدة عالمية، بل ولا يمكن ضمان السلام العالمي، حتى تسوى مسألة جمهورية الصين على الوجه الصحيح.

بيد أننا ونحن نستشرف آفاق القرن الجديد تواجهنا بالتحدي على نحو متزايد التغيرات الجارية. فلم يواجه الجنس البشري قط من قبل تحديات معقدة كهذه. ونحن في عالم يرد فيه مفهوم العولمة في وسائط الإعلام كل يوم. ولكن مع أننا نتقاسم عالمًا يبدو فيه وكأن التجارة والاتصالات والسفر قد جعلت منا مجتمعاً عالمياً واحداً، فإن أجزاء كبيرة من هذا العالم ما زالت تعاني من الفقر والتهميش والانهيار البيئي. فنحن أبعد ما نكون عن أن نشكل مجتمعاً عالمياً متماسكاً. ومن دواعي الأسف أن توفالو وكثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص في موقف أضعف من أن تشارك في فرص العولمة أو تستفيد منها استفادة كاملة. ولدينا حاجة حقيقية إلى تلقي مساعدة خاصة لزيادة قدرتنا في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة منع نشوب الصراعات، لقد سئمت توفالو بصفة خاصة، شأنها شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة، الصراعات والحروب. وفي رأينا المتواضع أن البلدان على ما يبدو تضطر أكثر مما ينبغي للجوء إلى الإجراءات العسكرية والعنف لكي تحل الصراعات بدلاً من محاولة فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه الصراعات.

وفي توفالو وكثير من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، ندرك أن ضعفنا الفريد في نوعه يشكل تربة خصبة أيضاً لقوى الإرهاب التي تهدد أمن الجزر وبقائها. وفي هذا السياق تلتزم توفالو بإعلانات محفل جزر المحيط الهادئ بشأن الأمن الإقليمي، التي يؤكد بها البلاغ الرسمي للمحفل، ويجري تعميمه بوصفه ورقة للأمم المتحدة. وبنفس الروح، قطعت توفالو في العام الماضي التزاما بقرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا نزال نلتزم بها. ولكننا نحتاج أيضاً إلى كل من المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي لكي نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا الدولية.

والانضمام إلى الأمم المتحدة والبقاء جزءاً منها ليس يسيراً بالمرّة، وبخاصة لبلد جزري صغير ذي موارد شحيحة، مثل توفالو. وتعزيز مكانتنا هنا يجري في ظل المنافسة الأخرى الكثيرة لبناء الأمة. ومع ذلك، فوجودنا هنا دليل على اعتقادنا الطويل الأمد منذ استقلالنا بأنه من خلال مبدأ الأمم المتحدة للمشاركة المتساوية سيجري الدفاع عن صوتنا والاستماع إليه على نحو أفضل فيما يتعلق بقضايا الأمن والتنمية.

ورغم أن توفالو عضو جديد فهي تؤيد الإصلاحات الجارية الاضطلاع بها لتبسيط إجراءات المنظمة وضمان كفاءتها. وهي تعرب عن تأييدها بصفة خاصة للمبادرات التي وضعت بشأن إدخال إصلاحات على مجلس الأمن وأعمال الأمانة العامة، وترى بقوة أنها جديرة بالدعم الملائم. كما أننا نرى وجوب النظر على النحو المناسب في مسألة التمثيل العادل الذي يعكس بشكل أكبر عضوية الأمم المتحدة المتنوعة، سواء في موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة أو في مختلف لجان عملها.

ولأن توفالو دولة محبة للسلام فإنها ترى أن تظل المهمة الرئيسية للأمم المتحدة متمثلة في صون السلام والأمن

والحصول على المياه العذبة والطاقة بسعر معقول، والهيكل الأساسية والصرف الصحي. ذلك أنه بدون موارد إضافية وكافية، لن يكون لمبادرات الشراكة المنبثقة عن تلك العمليات معنى حقيقي، وخاصة بالنسبة للفئات التي هي في أشد الاحتياج إليها، كالمرأة والطفل وسكان المناطق الريفية والجزر الخارجية.

ولا حاجة بي لتكرار أنه لا غنى عن المعونة الإنمائية بالنسبة لتوفالو. فالمساعدة الإنمائية الرسمية تشكل في نظرنا ميزانية التنمية. ولم يكن في الإمكان بدونها الإبقاء على الخدمات الحيوية لشعبنا من خلال مبادرات مبتكرة، من قبيل صندوق توفالو الاستثماري، على سبيل المثال. وأود في هذه المناسبة أن أعرب بإخلاص شديد عن تقدير توفالو لجميع شركائها في التنمية، ولا سيما مانحونا التقليديون، قديمهم وجديدهم، مثل أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين في تايوان.

ونحن من جانبنا، بعد أن أحرزنا شيئاً من التقدم كدولة ذات سيادة تتمتع نسبياً بالسلام والاستقرار على مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية، فإن توفالو ملتزمة التزاماً قوياً بمبدأ الحكم الرشيد الذي تدعو إليه الأمم المتحدة. وتلتزم حكومة توفالو المنتخبة مؤخراً كل الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام سيادة القانون. كما أنها تلتزم بالمساءلة والشفافية، اتساقاً مع القيم المسيحية والمعايير التقليدية والثقافية. ونحن أيضاً ملتزمون كما كنا في الماضي بالتزام الحكمة في إدارة الأموال ومواصلة العمل في الإصلاحات الرامية للنهوض بنظمنا.

ويحيط بتوفالو من كل جانب المحيط الهادئ الهائل وهي تعي جيداً كلاً من حقوقها تجاه مواردها البحرية الضخمة، وكذلك مسؤوليتها نحو كفالة الإدارة السليمة والمستدامة لإمكانيات المحيط. لذلك فإننا نؤيد سياسة

ونرى بقوة أنه يلزم إمعان النظر في هذا النهج. فتكديس الأسلحة والإنفاق الهائل على ما يسمى بالدفاع يطغى تماماً على جميع الجهود المبذولة لحل الأسباب الكامنة وراء الفقر والاضطرابات وعدم الاستقرار. ولكي يُكتب لنا البقاء كمجتمع دولي يتعين علينا أن نعكس مسار هذا التوجه. كما أن علينا أن نتعلم كيف نصغي لبعضنا بعض.

وفي هذا الصدد، ترى توفالو بقوة أننا يجب أن نزيد إيماننا بالأمم المتحدة بوصفها محفلاً للتصدي المحدي للفقر والصراعات وعدم الاستقرار والآثار التدهور البيئي. فهنا بيت الأسرة الإنسانية المشترك، والمقام الذي ينبغي أن تأتي إليه البلدان لتلقي فيه بسلاحها، ويصغي كل منها للآخر، وتتصافر على تسوية خلافاتها. ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن فيه إحراز التقدم من أجل كفالة السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي لأمد طويل.

وتوافق توفالو على أهمية التنمية المستدامة وتؤيد الأهداف التي يدعو لها إعلان الألفية، ولا سيما المتعلقة منها بالقضاء على الفقر. كما ترحب بعقد مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية، بما فيها المتعلقة بحقوق الطفل، وتمويل التنمية، واستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تعرب توفالو عن تقديرها للالتزامات التي قطعت مؤخراً بتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، لما له من أهمية بالغة لكثير من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

بيد أنه مع تقدير توفالو للاعتبارات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف العمليات، فإننا ننادي بمزيد من الاعتراف باللمس بحالتنا الخاصة، ولا سيما من جانب أوساط المانحين، بحالتنا الخاصة، حتى نستطيع مجابهة التحديات التي نواجهها، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات من خلال الارتفاع بكفاءة التعليم والخدمات الصحية،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر حاكم توفالو العام على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب الرايت الأونابل السير توماسي بوابوا، حاكم توفالو العام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في لكسمبرغ.

السيدة بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): لقد سنحت الفرصة من قبل للرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، السيد أندرس فوغ راسموسين، لعرض أولويات ومواقف الاتحاد الأوروبي على الجمعية. وتعيد لكسمبرغ من خلال التزامها بشكل يومي التأكيد على حرصها على التعاون متعدد الأطراف وعلى أعمال هذه المنظمة العالمية.

لقد تولى رئيسنا - الرئيس كافان - منصبه الهام من خلال إجراء جديد صُمم لتنشيط عمل الجمعية العامة وتعميق أثره. وأنا مقتنعة بأننا سنحرز تحت رئاسته نجاحات أخرى هامة.

ولقد أدار السيد هان سيونغ - سو أعمال الدورة السابقة خلال فترة كان فيها الوضع الدولي صعباً وتكتفه مشاكل خطيرة. وبفضل سعة خبرته وفهمه للقضايا الدولية انبثقت عن مداولاتنا رسالة رزينة وأخوية للتعاون وتضافر الجهود. وكلنا ممتنون له كثيراً على ذلك.

كما أن منظمنا محظوظة لأن لديها أمينا عاما عُرِفَتْ عنه على المستوى العالمي إنسانيته ومهاراته الدبلوماسية

المحيطات الإقليمية لمتندى جزر المحيط الهادئ التي اعتمدها قادتنا مؤخرًا.

وختاماً، لن يكون لسلام العالم وأمنه وبقائه على المدى الطويل معنى بالنسبة لنا في توفالو في حالة عدم اتخاذ تدابير جدية للتصدي لآثار الاحترار العالمي الضارة والمدمرة. فتوفالو معرضة بصفة خاصة لتلك الآثار لكونها لا ترتفع سوى ثلاثة أمتار عن سطح البحر. بل إن أبناء شعبنا يهاجرون بالفعل هرباً منها. ونحن نعاني بالفعل من عواقب ما يجدرنا منه باستمرار الخبراء العالميون بتغير المناخ. ومنذ أسبوعين فقط، في فترة كان فيها الطقس عادياً وهادئاً والمد منخفضاً، فجأة اصطدمت أمواج عاتية بدرجة غير عادية بالشاطئ وأغرقت معظم أجزاء الجزيرة العاصمة.

وفي حالة عدم توقف هذه الحالة، أين يظن المجتمع الدولي أنه يمكن لشعب توفالو الاختباء من انقراض البحر لدى ارتفاع مستواه؟ إن ما تسعى إليه توفالو على المدى الطويل ليس الحصول على مأوى بوصفنا لاجئين من الظروف البيئية، بل نريد لجزر توفالو ولدولتنا أن تبقى على الدوام وألا تغرق نتيجة لجشع الدول الصناعية واستهلاكها غير المحدود. ونريد لأطفالنا أن يكبروا كما كبرنا في جزرنا وفي وسط ثقافتنا.

ونناشد البلدان الصناعية مرة أخرى أن تصدق على بروتوكول كيوتو وتنفذه تنفيذاً كاملاً بشكل عاجل وخاصة منها التي لم تفعل ذلك بعد، وأن تقدم الدعم الملموس لكل جهودنا المبذولة بغرض التكيف من أجل مواجهة آثار تغير المناخ وارتفاع سطح البحر. ولأن علاقة توفالو بالأسباب محدودة أو أنها لا علاقة لها بها مطلقاً فلا يجوز أن تُترك وحدها تدفع الثمن. يجب أن نعمل معاً جميعاً. وليبارككم الله جميعاً وليبارك الأمم المتحدة.

والحفاظ على بيئة تحترم الحياة. إن البشرية مسؤولة عن تحقيق التوازن بين هذين المطلبين.

ولقد رسم مؤتمر القمة طريقا من خلال خطة التنفيذ، التي تحدد الأهداف والجدول الزمني. وقد يشعر البعض بأنها غير طموحة بالدرجة الكافية ولكن من المؤكد أنها يمكن أن توجهنا. علينا أن ننفذ هذه الخطة، والأدوات المهمة في ذلك الشراكات الجديدة بين الأمم المتحدة والحكومات والشركات والمجتمع المدني. ولكن لا يزال يتعين على الحكومات أن تنهض بمسؤولياتها.

لقد قررت منظمة التجارة العالمية في الدوحة الربط بين فتح الأسواق والمساعدة الفنية من أجل التنمية. وفي مونتيري ظهر توافق آراء عالمي حول التمويل من أجل التنمية. وتوجد الآن في أعقاب مؤتمر جوهانسبرغ حاجة إلى إقامة علاقات تعاونية بين المساعدات الرسمية والدعم من الشركات والموارد المحلية والتزام المنظمات غير الحكومية. إن الفقر والتلوث والاستغلال المفرط، والعنف أيضا للأسف، ستظل تغذي التشاؤم لفترة طويلة.

ومع ذلك، من المشجع أن نلاحظ أن الديمقراطية والحكم الرشيد يمثلان مفاهيم وممارسات تحقق تقدما وقبولا على نطاق متزايد. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي الفتى الذي أدرج ضمن أهدافه بصفة محددة تعزيز مبادئ الديمقراطية والنتيجة الطبيعية لها وهي حماية حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والأمن مترابطة بشكل وثيق. ومجلس أوروبا، الذي تقضي رسالته الرئيسية بمناصرة حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية وسيادة القانون، اضطر، مثل الأمم المتحدة، إلى مواجهة تحديات هائلة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ومثل هذه المنظمة العالمية، اتخذ مجلس أوروبا، الذي تتولى لكسمبرغ

المتميزة. ولقد استهل ولايته الثانية بنشاطه المعهود، الذي نعجب به جميعا.

إننا نؤيد الأمين العام من صميم قلوبنا في تنفيذ مهمته الهامة. ولا شك في أن للتعددية ودعم الأمم المتحدة لها دينامية خاصة بهما. ونحن نعول عليه في إدارة المنظمة وفق المبادئ التوجيهية المحددة في البيان الهام الذي أدلى به الخميس الماضي.

وفيما يتعلق بالعراق، نحن نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل عمله من خلال الأمم المتحدة، التي هي منارة بصون السلم والأمن الدوليين. ولا بد أن يمنح العراق المفتشين حرية في الوصول غير مشروطة وغير مقيدة وأن يمنحهم التعاون اللازم أيضا. وعليه أن يفي بالتزاماته على الفور. إننا مصممون على دعم جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف.

لقد تعزز القانون الدولي بدرجة كبيرة مع بدء نفاذ مفعول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ تموز/يوليه الماضي. ويمثل ذلك خطوة رئيسية للأمام في عملية تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا بد أن ندعم الآن هذه المؤسسة الفتية دعما كاملا. فهي تمثل في الحقيقة الضمانة من حيث الرغبة في الحماية، وهي رغبة مترسخة في أعماق كل واحد منا. ويجب أن يبقى التصديق على أوسع نطاق ممكن على نظام المحكمة الداخلي هدفا ذا أولوية مطلقة للمجتمع الدولي. ويعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط من أجل تحقيق هذا الهدف ولكي يضمن أن تكون المحكمة ذات طابع عالمي حقيقي.

وفي نفس السياق المتعدد الأطراف، تم اختتام مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي المعني بالتنمية المستدامة من فوره بالإقرار بأن احتياطات وموارد كوكبنا الطبيعية محدودة وأن التضامن وحده هو القادر على التوفيق بين مشروعية التنمية

التصديق عليه - بنفس النجاح الذي حققه سلفه الأوروبي. وإن استتباب سيادة القانون، بالنسبة إلينا جميعا، هدف جهدت في سبيل تحقيقه المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، بلا كلل. وهي تستحق أن نقدم لها آيات الامتنان على شجاعته ومساهمته في هذه القضية الحيوية. أما خلفها السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، فيستطيع أيضا الاعتماد على تعاوننا التام معه وتأييدنا الكامل له.

ومرة أخرى، سمحت لنا الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بحقوق الطفل التي انعقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، بإدانة تلك اللامبالاة التي تقتل الملايين من المحرومين وغير المحميين وتتسبب لهم في الكثير من المعاناة. وفي حين أن اتفاقية حقوق الطفل جعلت من الممكن بشكل خاص تحسين مستوى حياة أفراد لا يحصى عددهم، يجب تكثيف العمل وتوسيع مجاله لضمان حصول فارق حقيقي للأجيال الآتية.

وإننا ننظر في نفس السياق إلى العمل لصالح المرأة، الذي يقع في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتود لكسمبرغ الاشارة مجددا بالعمل الهام الذي قامت به صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها في هذه المجالات. وأود أن انوه بشكل خاص، بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تولى في برامجها، العمل الدولي في سبيل الصحة الإنجابية اهتماما أساسيا، وهو لا يزال اليوم أمرا لا غنى عنه. وهو يتطلب دعما ثابتا ويقتضي ما يلزم من موارد للميزانية. لهذا السبب، تدعم لكسمبرغ دعما قويا الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويعتبر خفض تمويل النساء اللاتي يعانين صعوبات، عملاً غير عادل إطلاقاً ويزيد كثيرا من معاناة هؤلاء الأفراد. ومن المؤكد أن عمل أولئك الأشخاص المتفانين الذين

رئاسته منذ أيار/مايو - وتمتد فترة رئاستها ستة أشهر - سلسلة من التدابير المحددة في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وفضلا عن تعزيز عملية التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية، وضع المجلس المبادئ التوجيهية لحملة دولية تشمل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. فعندما يتهدد الأمن تزداد في الحقيقة أهمية احترام حقوق الإنسان. وبصفتنا مسؤولين سياسيين من واجبنا أن نمنع التشريعات المناهضة للإرهاب من التعدي على الديمقراطية، أو حتى تدميرها، خلال محاولتها مناصرة القيم الأساسية للحرية وحماية حقوق الإنسان.

لقد أعطت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر زخما جديدا، كما نعرف جميعا بشكل جيد، للتعاون بين الشركاء المؤسسين وأبرزت، قبل كل شيء، ضرورة متابعة الحوار بين الثقافات والديانات وتكثيف عملية التأمل في الحضارات بغية تعزيز التسامح والاحترام العالمي لحقوق الإنسان في مواجهة البربرية. وأسوة بالأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يلتزم مجلس أوروبا بتلك السياسة.

وعلاوة على ذلك، فإن التنسيق والتكامل بين المنظمات الإقليمية والدولية من بين الأولويات التي اعتنقتها لكسمبرغ في رئاستها للاتحاد الأوروبي. لذلك قد يكون من المفيد أن نربط بين مراكز مجلس أوروبا الهامة، أي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان - وهي آلية فريدة لحماية حقوق الإنسان؛ والهيئة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب؛ وأخيرا لجنة منع التعذيب. وآمل بالفعل أن تُنفذ ذات يوم على الصعيد العالمي الأعمال الهامة التي تقوم بها اللجنة على الصعيد الأوروبي بشأن القواعد والمعايير، وأن يحظى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب - وهو بروتوكول سوف تُدعى الجمعية قريبا إلى

هذه الغاية. وسيكون على الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة أن تعالج هذه المسألة أيضا.

إنّ الحاجة إلى تركيز الاهتمام بشكل متزايد على مصير الضحايا والمآسي التي يقاسونها، والتفاعل مع حقيقة أن الصراعات اليوم تؤدي عمدا وعلى نحو متزايد بضحايا من السكان المدنيين، يمكن أن تعطي مركز الأولوية، ذلك أن العلاقات الدولية اليوم لم تعد تعيق مسارها المعارك الأيديولوجية الماضية. بيد أن أوجه الخلاف لم تتلاش وقد تتخذ لنفسها أشكالا جديدة. وعلينا توخي الحذر والاحتباس.

قبل سنة، اهتز المجتمع الدولي بشدة من جراء الهجمات الارهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد السكان المدنيين في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. وقبل بضعة أيام، قمنا بزيارة إلى موقع الانفجار، تعبيرا عن حزننا وإعادة تأكيد عزمنا على العمل ضد الإرهاب. وفي حين يمكننا أن نلاحظ بالفعل أن الجهود التي بذلت منذ ذلك اليوم المأساوي لمكافحة الارهاب الدولي، قد حققت بعض النتائج الملموسة، مع ذلك، ينبغي ألا يدفعنا هذا الأمر إلى أن نتغاضى عن توخي الحيطة والحذر. فما زالت مآس أخرى مفتوحة الجراح كقضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الواضحة تحديدا.

وقد شهد الشرق الأوسط، منذ أواسط، جهودا استثنائية في عملية الوساطة. وفي مواجهة العنف والكرهية، لا يكون عدم التدخل والابتعاد عن المشكلة خيارات حقيقية. وما زالت الجهود تتواصل، هادفة إلى تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات جديدة يمكن أن تنهي ذلك العمل المتوازي منذ طابا. والاتحاد الأوروبي يشارك بفعالية في هذه العملية ويبدل جهودا، عبر مبادرات جديدة من قبل الرئاسة الدائرية، لوضع الإطار السياسي مرة أخرى، في صلب

يوفرون الالهام لهذه البرامج - بما فيهم منظمات غير حكومية قليلة - لن يصل إلى نهاية أبدا أكثر من معاناة سيزيف [حامل الصخرة في الأسطورة الإغريقية]. ولكن، هل ندرك كلنا التقدم الذي أمكن تحقيقه في الحياة اليومية للأفراد والجماعات والشعوب، هذا التقدم الذي أحرز بواسطة مؤسسات تم الإعداد لها بكل تأن، وأنشئت على أسس ديمقراطية، وأحسنّت إدارتها، وهي، فضلا عن ذلك، تنتفع من السلطة الأخلاقية التي تمدها بها الأمم المتحدة؟

وإذ نأخذ في الحسبان مصير الأفراد المهددين هنا، يجب أن تتوفر للمسؤولين الدوليين، الوسائل اللازمة للكشف، في مرحلة مبكرة، عن أي انتهاك محتمل للأمن والسلم الدوليين. وفي الواقع، أن الإدراك الثاقب لمسؤوليتنا عن توفير الحماية للسكان المدنيين ضروري للتمكين من القيام بالعمل الوقائي، وعلى وجه الخصوص، لحفظ الأمن.

وكما لاحظ الأمين العام بحق، ينبغي القيام بهذا العمل الوقائي بهدف تعزيز قدرة الوقاية العملية والبنوية على مختلف المستويات: محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا، وعلى المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويلزم حصول مزيد من التفاعل بين كل هذه المستويات لاستبدال ثقافة رد الفعل بثقافة وقائية حقيقية. وإن أهمية الاستثمار في استراتيجيات الوقاية من النزاع، والتي لا يمكن أن تؤتي ثمارا إلا بعد مدة طويلة، ليست دائما واضحة جلية. فخير كهذا يتطلب إرادة قوية للالتزام من قبل كل الأطراف الفاعلة فيه.

وإن منظمتنا العالمية، من جهتها، ومن خلال مجلس الأمن وهيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، عاكفة على إعداد مخطط للعمل الدولي الممكن القيام به للوقاية، لجعله أكثر منهجية وفعالية. وإن الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة والسلطة المنوطة بها، أمران أساسيان لتحقيق

إن منظمنا تجمع بين أعضاء المجتمع الدولي كافة. وهي تعتبر المحفل الوحيد الذي يمكن من تبادل الآراء ويمكننا من رسم الطريق نحو حلول جديدة تماما. ويسرني أن أرى، في هذه الدورة، أنه يوجد عضوان جديدا بيننا هنا، في عام ٢٠٠٢، هما سويسرا وتيمور الشرقية. ونحن نقدم لهما التهانئ لاتخاذهما هذا القرار ونرحب بهما بحرارة في جمعيتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل داتوك سيري عبدالله أحمد بدوي، نائب رئيس وزراء ماليزيا.

السيد بدوي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل ببيان بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وإني واثق، بأنكم بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية، سوف تقودون هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

وأود أن أثني على سلفكم الموقر، صاحب السعادة السيد هانغ سونغ سو، ممثل جمهورية كوريا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، انتهاز هذه الفرصة لأرحب بالاتحاد الكونفدرالي السويسري بصفته العضو رقم ١٩٠ في أسرة الأمم هذه. ونحن على ثقة بأن عضويته، التي جاءت تكريسا لمشاركة طويلة لسويسرا في الأمم المتحدة، ستساهم إسهاما كبيرا في عمل المنظمة. كما نتطلع إلى الترحيب بجارتنا المستقلة حديثا، جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، بصفته العضو رقم ١٩١ في الأمم المتحدة في المستقبل القريب جدا.

وتود ماليزيا أيضا أن تهنيئ أفريقيا على إنشائها الاتحاد الأفريقي وعلى المبادرات الجريئة الجديدة، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

اهتماماتنا. وإن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي ضرورية للتشديد على الحاجة إلى الاعتدال. والمعتدلون، في أي طرف، لا تكون مهمتهم سهلة عندما يواجهون بالتطرف. لكننا ندعمهم. فالسلام، في الواقع، كما أشار السيد شلومو بن عامي، يقتضي منا جميعا أن نكون منقسمين داخليا، وأود أن أضيف، أنه أيضا سيشمل المصالحة. وهذا الأمر يجب إعداده مع الشريك الخارجي الجديد وأيضا مع تلك القوى المحلية الملتكئة، التي يجب أن يعاد ادخالها في لب عملية السلام.

وتدل أوجه التنمية في سري لانكا، فضلا عن ذلك، على أن الأمل يمكن أن يغلب العنف. وفي قضية تيمور الشرقية، يعود الفضل في استعادة الأمل إلى الأمم المتحدة. وفي أفريقيا، تمت في عام ٢٠٠٢ تهدئة محاور توتر متعددة في أنغولا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي خصوصا. وإن الجهد الذي بذله المجتمع الدولي في أفغانستان، يجب، كما نعلم، مواصلته فترة من الزمن، لضمان إقامة دولة ديمقراطية ومستقرة كاملة التمثيل وتؤدي وظائفها. وإن عملية التطبيع الجارية في البلقان تستحق اهتماما مماثلا.

وبعد ١٦٠ سنة تقريبا من وجود لكسمبرغ كدولة مستقلة، فإنها تدرك إدراكا تاما الحدود الملازمة لحجمها والوسائل المتاحة لها. وفي السياسة الخارجية، تتصرف مقتنعين تماما بأن نظام التعاون المتعدد الأطراف هو النظام الذي يؤمن مكانا لكل شخص ويعطي له دورا. وفي عالم يعتمد على بعضه بعض، يجب علينا كلنا أن نتحمل مسؤولياتنا ونقدم مساهمتنا. وذلك يعتبر أساس التزامنا بالمنظمة العالمية، لأنها أساس عملنا لدعم التنمية في العالم. لذلك، نود أن نرفع مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى نسبة واحد في المائة من إجمالي الناتج القومي، بعد أن كانت في عام ٢٠٠١، في موقع يتخطى عتبة الـ ٠,٧ في المائة الموصى بها من قبل الأمم المتحدة.

بيد أن ماليزيا تعتقد أننا في سعينا إلى مكافحة الإرهاب، علينا ألا ننحي جانبا معايير ومبادئ القانون الدولي بتاتا. كما أننا نؤمن أنه في التصدي لهذا الخطر، يتعين على المجتمع الدولي أن يشكل توافقا واسع النطاق في الآراء بشأن ما يمثله الإرهاب. فبدون تعريف للإرهاب تعريفا واضحا وموحدا، فإن بعض منفذي الأعمال الإرهابية سوف يبررون أعمالهم باسم أمن الدولة أو التحرير الوطني.

وإذا أريد لجهد المجتمع الدولي الجماعي للانتصار على الإرهاب أن ينجح، فلا بد من أن نبدأ بالنظر في المشكلة بأسلوب شامل ولا بد أن نستجيب لها باستراتيجية شاملة. ويبدو أننا في استعجالنا للتصدي للمشكلة، نتغاضى عن المشكلة ونظل نتجاهل أسباب وجودها في المقام الأول. وننسى أن الإرهاب، مهما كانت تبريراته، غالبا ما يستمد أسبابه الجذرية من المظالم السياسية والاقتصادية التي لم يتم التصدي لها بالشكل الكافي بعد. فمكافحة الإرهاب ليست مجرد كفاح ضد مرتكبي الهجمات الإرهابية أو المتآمريين فيها، وإنما أيضا كفاح ضد الفقر والظلم والاستعباد والاحتلال غير القانوني الذي يولد الغضب والكرهية. ولا مجال للانتصار على الإرهاب بشكل شامل ما لم يتم اجتثاث جذوره.

وتأسف ماليزيا أيضا لاستمرار بعض الأوساط المعينة في ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب، كما لو كان أحدهم مرادفا للآخر. ونود أن نكرر هنا أنه لا يجوز إدانة أي عرق أو دين أو التمييز ضده لجرد أن بعض الناس الضالين من تلك الجماعة، قد تورطوا أو اهتموا بالتورط في أنشطة إرهابية.

وكما أنه من السهل والمريح أن يُنظر إلى العالم الإسلامي نظرة تعثره كلا موحدا وبالتالي افتراض أسوأ الأمور في كل من يعتنق الديانة الإسلامية، فمن السهل أيضا للمسلمين أن تكون لهم مثل هذه النظرة الكلية الموحدة غير

كما أشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به أمام هذه الجمعية العامة. وماليزيا تشاركه شواغله بشأن القضايا الأربعة التي حددها كمخاطر على السلام العالمي. لقد مضى عام على الهجمات الشريرة والجبانة على البلد المضيف لهذه المنظمة. ونتيجة لذلك، فقد تغير العالم تغيرا أساسيا بطرق عديدة. إذ احتشد المجتمع الدولي لمكافحة كافة أشكال الإرهاب. وهناك اعتراف متزايد بأن الإرهاب مشكلة عالمية تتعدى الحدود وتكمن في العديد من بلداننا، وفي أغلب الأحيان بدون معرفتنا.

وقد اتخذ مجلس الأمن إجراءات فورية نتجت عنها تدابير ملزمة تستهدف القضاء على جميع أشكال ومظاهر الإرهاب مقتضية من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات قانونية، وإدارية وغيرها من إجراءات الرقابة المالية وإنفاذ القانون. وتدعم ماليزيا هذه الإجراءات وتكرر التزامها بمكافحة الإرهاب مكافحة شاملة بجميع أشكاله على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

فعلى الصعيد الوطني، تصرفت حكومتنا بسرعة وبجزم ضد المجموعات الإرهابية التي كانت تهدد أمننا القومي وأمننا الدولي على حد سواء. وقد تعاوننا تعاوننا مكثفا على الصعيد الثنائي من خلال تشاطر المعلومات الاستخبارية وتنفيذ إجراءات لشل شبكات الجريمة عبر الوطنية التي تحرض على الأنشطة الإرهابية. وفي جنوب شرقي آسيا، باشرت ماليزيا وشركاؤها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا العمل في برنامج تعاوني للتصدي للقضية على الصعيد الإقليمي. وعلى الصعيد الدولي، فإضافة إلى دعمنا لإجراءات الأمم المتحدة والجهود الدولية والثنائية الأخرى في مكافحة الإرهاب، عملت ماليزيا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والكمونولث.

والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لا يمكن أن يسمح له بأن يبقى متفرجا على الهامش إلى ما لا نهاية، فقد حان الوقت لمجلس الأمن أن يصبح أكثر نشاطا في مشاركته وأن يتدخل مباشرة في الحالة، بدءا بإيفاد قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو دولية إلى الأراضي المحتلة. وإن الفشل في العمل لن يؤدي إلا إلى العنف وتفاقم الاستياء الذي يشعر به الفلسطينيون - والعالم المسلم بشكل عام - إزاء أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم مسؤولون عن رفض التصدي للمشكلة بشكل عادل ومنصف.

ويسعدنا أن تكون أفغانستان الآن على وشك أن تصبح دولة تتمتع بمقومات الحياة، وتقدمية وديمقراطية. بيد أن هناك عقبات كثيرة تقف أمام الوحدة الوطنية وتماسك بقاياها. ولا بد من التغلب عليها بدعم دولي مطرد، بل والأهم، بتوفر الإرادة السياسية والتزام شعب أفغانستان نفسه بذلك. ومثل هذا الدعم لا بد من أن يتخذ شكل ترايد ضخ أموال التنمية وغير ذلك من أشكال المساعدة، بل والأكثر إلحاحا، تشجيع تهيئة بيئة أكثر أمنا لبلد برمته. ومن حق الشعب الأفغاني الذي عانى طويلا علينا أن نقدم إليه المساعدة لإعادة تعمير بلده ولضمان التخلص من الظروف التي أدت إلى حربه الأهلية، وألا يتم التخلي عنه حال الانتهاء من المهمة المباشرة ألا وهي التخلص من العناصر الإرهابية في أفغانستان.

وإن لم يُركز المجتمع الدولي جهوده على مكافحة الإرهاب بصورة شمولية، وذلك بمحاولة العثور على تسوية ذات مصداقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وببذل الجهود لبناء الدولة في أفغانستان، فهو يخاطر بأن يُساق إلى جبهات قتال قد تتمخض عن قدر أكبر من زعزعة الاستقرار في العالم وعن تعطيل للجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب.

الصحيحة بشأن الحضارات الأخرى. وإذا واصلنا النظر بعضنا إلى بعض بهذه الطريقة، فإن الثقة التي تولدت في المجتمع الدولي في مكافحتنا ضد الإرهاب ستتناكل.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فإن ماليزيا ما زالت تنادي بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث قضية الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره لاستنباط استجابة موحدة لهذا الخطر العالمي.

وتشعر ماليزيا بقلق إزاء ما يبدو من الافتقار إلى الاستعجال في التصدي للعوامل الأساسية التي تؤدي إلى الإرهاب. فعلى سبيل المثال، يرى معظم العالم الإسلامي أن واحدة من أهم المسائل المتعلقة التي ما زالت تثير الاستياء والغضب هي الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبينما تعتقد ماليزيا، أنه يجب إدانة كل أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء - سواء ارتكبها الانتحاريون بالتفجير بالقنابل أو قوات الأمن، وعلينا أن نكون عادلين في نهجنا في التصدي للحالة في المنطقة. ومن المهم أن نتفهم الجذور المسببة للعنف هناك. وينبغي لنا أن نضع ذلك في السياق المناسب: الاحتلال المستمر للأراضي العربية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، بالأخص هدم منازل الفلسطينيين، وتدمير بلداتهم ومدنهم، وتدمير مصدر رزقهم ومؤسساتهم، والأسوأ من ذلك كله، فقدان أرواح آلاف المدنيين وكذلك جرح عشرات الآلاف خلال العقود، والذي لن يؤدي إلا إلى ردود فعل من قبل الشعب الفلسطيني. إن سياسات وممارسات إسرائيل القهرية قد جعلت حياة الفلسطينيين لا تُطاق ولم تُولد إلا الكراهية والاستياء ضد سلطة الاحتلال والمستوطنين غير القانونيين وأولئك الذين يعتبرون من مقدمي الدعم لهم. وعلى إسرائيل أن تستغل قبول حل الدولتين وتعترف بأن المسائل السياسية والأمنية لا بد من النظر إليها معا. ويجب عليها الإقرار بضرورة إنشاء قوة حماية دولية للفصل بين الطرفين.

إن شن هجوم استباقي ضد العراق بدون تقديم أدلة ذات مصداقية إلى المجتمع الدولي على الخطر الذي يشكله ستكون له تداعيات خطيرة على الحملة الدولية ضد الإرهاب. وقد ينجم عن مثل هذا الهجوم انقسامات حقيقية، ويرسم خطوطاً وهمية لمعركة بين العالم الإسلامي والغرب، خاصة إن ظل قمع الفلسطينيين مستمرا بدون حل. ويمكن لمثل هذا الهجوم أن يؤدي إلى تضخم عدد الساخطين في العالم الإسلامي. ويمكن له أن يكون ذريعة للجماعات المتطرفة الساقطة، والمصممة على تأجيج نيران الأصولية الجماهيرية بغية التعبئة والتكاثر. وعلى الرغم من أنه من المهم النظر إلى مسألة العراق في إطار الأمن الإقليمي، فمن الأهمية بنفس الدرجة فهم الأبعاد الكبيرة التي ستمتخص عنها.

وفي عالمنا المتكامل، أصبحت الحاجة إلى تقوية العملية التعددية أكثر إلحاحاً الآن عن أي وقت مضى، إن كان لنا أن نحقق غايتنا المشتركة في نظام دولي عادل وإنساني قائم على التعاون والتآزر الدوليين.

إن للعضوية العريضة لهذه المنظمة مصلحة حيوية في تأمين أهمية عملية التعددية التي تتمثل في الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة والتابعة لها. وعن طريق هذه العملية، يمكن لأعضاء المنظمة أن يفصحوا عن انشغالهم وأن ينفذوا إرادتهم الجماعية من أجل حماية مصالحهم ودعمها. لذلك من المهم أن نضمن عدم تنحية المنظمة وجميع المثل التي ترمز إليها بسبب النفعية أو المتطلبات الآنية. وفي هذا السياق طمأننا الأمين العام إلى أنه أعاد تأكيد حتمية عملية التعددية.

ونظراً لأن ماليزيا ستترأس دول حركة عدم الانحياز عما قريب، فسوف تعمل بلادي مع الأعضاء الآخرين في الحركة لضمان استمرار أهمية عملية التعددية، بما في ذلك دعم المسائل المتعلقة بالتنمية في بلادهم.

وما زلنا قلقين على وجه الخصوص إزاء استهداف العراق خارج إطار الأمم المتحدة وبما يخالف القانون الدولي لأن هذا لن يكون خطأ فحسب، بل قد ينتج عنه نظام عالمي أكثر ترعزاً. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل مع الأمم المتحدة لمواجهة هذه المسألة بدلا من انتهاك سياسة إحادية للتدخل العسكري.

وترى ماليزيا أنه يجب ألا يُزج بالأمم المتحدة جانباً. كما أن التعامل مع المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة لا يجوز أن يكون مجرد تمرين في الدبلوماسية العامة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر إليه وكأنه يفترض أن التدخل العسكري ضد العراق سعيًا لترزع السلاح وتغيير النظام معاً هو أمر لا يمكن تفاديه وأن التعامل مع الأمم المتحدة في هذه المسألة هو أمر روتيني.

إن قوة هذه المنظمة وأهمية دورها لم يتأتيا أبداً من تأكيد النوايا الأحادية لدولة عضو واحدة. ولكنهما تستندان إلى الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي التي تنبثق من عملية متعددة الأطراف. ويعني التفاعل مع المجتمع الدولي المبادرة باتخاذ نهج توافق الآراء هذا الذي يمكن له أن يعالج الانشغالات الأمنية بدون زعزعة استقرار المنطقة في إطار قواعد القانون الدولي.

ومن المحتم في بذل هذا الجهد أن يقدم إلى المجتمع الدولي دليل واضح لا يرقى الشك إليه على ما يفهم بأن خطراً يشكله العراق على الأمن الإقليمي والدولي. وفي الوقت ذاته، لا بد من بذل كل جهد دبلوماسي وسياسي لحث العراق على التعاون كاملاً مع الأمم المتحدة، بما في ذلك السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة، والامتنال لقرارات مجلس الأمن على النحو الذي ينبغي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تفعله، بغية تسهيل الوصول إلى تسوية لهذه المسألة.

الرصيد الحضاري والإنساني والفكري الذي تمتاز به الكونفدرالية السويسرية الصديقة. كما نحى انضمام تيمور الشرقية إلى منظمتنا، متمنين لها كامل التوفيق.

قبل ثلاثة أيام بالتحديد حلت الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر الأليمة التي خلفت جروحا عميقة لدى الشعب الأمريكي، وهزت بقطاعها العالم من أقصاه إلى أقصاه، وأدخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة ما زلنا نقيّم أبعادها وتداعياتها. وفي نفس الوقت الذي أبرزت فيه هذه الأحداث مدى التلاحم والتآزر الذي عبر عنه الشعب الأمريكي بكل شرائحه في مواجهة نتائج هذه المأساة، أبرزت هذه الأحداث كذلك مدى فعالية وجدوى التضامن والتعاون فيما بين الدول لمحاربة الإرهاب. فلإرهاب، كما قال جلالة الملك محمد السادس، لا دين ولا وطن له. والكل يعلم مواقف المغرب الثابتة في التنديد بالإرهاب بكل أشكاله والتزام المملكة المغربية القوي والملموس بمكافحة هذه الآفة.

إن اختفاء الحدود الاقتصادية والتجارية التدريجي في عالم اليوم، والتفاعل والارتباط المتبادل للأسواق وللمجتمعات، والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتهميش والإقصاء الذي تعرفه مجموعات من السكان في العالم، كل ذلك يضيف تحديات جديدة تعاني منها عدة دول، خاصة الدول الأفريقية، التي قدمت تضحيات جسيمة للاندماج في إطار المنظومة التجارية العالمية.

إن القارة الأفريقية لا تزال، للأسف الشديد، مسرحا لتراعات مأساوية معقدة ومفتعلة في أغلب الأحوال. وفيما تزخر أفريقيا بموارد طبيعية وبشرية هائلة، نرى أنه من المفارقات أن تصبح تلك الموارد سببا في خلق أو تأجيج عدد من هذه النزاعات. ومع ذلك، تبقى المجموعة الدولية مترددة

ولا بد لنا، في هذا السياق، من الاستمرار في بذل جهودنا المشتركة لنضمن أن العولة تُفيد الجميع. وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين علينا أن نوجد البيئة الدولية الأكثر قدرة على خدمة أولويات التنمية والحاجات المشروعة للدول النامية وعلى معالجة اختلال التوازن الاقتصادي الذي يسود العالم اليوم.

وللأمم المتحدة دور محوري في تقوية عملية التعددية. ومن المتناقضات أن يشهد العالم أزمة ثقة خطيرة بمصادقية التعددية نتيجة لاتجاهات سلبية معينة في النظام الدولي، وذلك في فترة مفعمة بالموارد والقدرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية الهائلة.

ويجب التصدي كاملا وعاجلا لهذا التحدي، كما يجب اتخاذ التدابير التصحيحية هنا في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنتديات الدولية ذات الصلة. إن الدول الأعضاء بالمنظمة تتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي وريادي في كل هذه الجهود. وفي هذا تتمثل الفائدة المتواصلة للأمم المتحدة لدى دولها الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد بن عيسى، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، باسم المملكة المغربية، عن تقائني الخالصة بمناسبة توليكم مهام رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا لكم استعداد وفد المملكة المغربية الكامل، للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم.

كما أغتنم هذه المناسبة لأحيي من هذا المنبر الكونفدرالية السويسرية لانضمامها إلى منظمتنا الدولية، مما سيساهم بلا شك في إثراء عمل المنظمة، وذلك بالنظر إلى

جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة من أجل وضع حد للتراعات في هذا البلد الشقيق، تلك التفاعلات التي تهدد استقرار المنطقة برمتها. وفي هذا السياق، رحب بلدي بالاتفاق المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والرامي إلى تحقيق هذا الهدف.

كما تعبر المملكة المغربية عن ارتياحها العميق لعودة السلام والاستقرار إلى البلد الشقيق أنغولا، مما يمكنه من إعادة بناء اقتصاده وتأدية دوره كاملا على الصعيد الإقليمي والأفريقي والدولي.

وفيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية، فإن المملكة المغربية تود التذكير بأنها أبانت باستمرار عن حسن نية وعن عزيمة صادقة للتوصل إلى حل سياسي نهائي لهذه القضية المفتعلة. وفي هذا الإطار، تعاون المغرب دوما مع منظمة الأمم المتحدة ولا يزال، مبرهنا بذلك عما يحذوه تجاه منظمنا من روح عالية من التفاهم والمسؤولية. ويؤكد المغرب استعداداته لمساعدة التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر، ومع مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم لقضية الصحراء، وفق قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وسيمكن هذا التناول من خلق الظروف المؤاتية لإرساء دينامية جديدة في منطقة المغرب العربي، تؤهلها لتصبح شريكا اقتصاديا يتمتع بثقة التجمعات الإقليمية الأخرى.

وفي هذا الصدد، أيد المغرب خيار الاتفاق الإطار الذي عرضه السيد جيمس بيكر على مجلس الأمن كأساس لحل سياسي تفاوضي لهذا النزاع الذي طال أمده، مما يحفظ للمملكة المغربية وحدتها الترابية، وسيادتها التاريخية على أراضيها، ويؤمن لسكان الأقاليم الصحراوية ممارسة اختصاصات موسعة لتدبير شؤونهم في إطار مؤسسات

في اتخاذ الإجراءات الحاسمة لتهيئة الظروف المناسبة لإحلال السلام والاستقرار في قارتنا. إن الأسباب والعوامل المؤثرة في التفاعلات وعدم استقرار في أفريقيا قليلا ما تؤخذ بعين الاعتبار. ومن هذه الأسباب نذكر على وجه الخصوص، الفقر والمجاعات واضطهاد الأقليات وانعدام التسامح والرقابة على الموارد الطبيعية وتزايد عدد اللاجئين والأشخاص المرحلين ومشاكل الصحة وانتشار الأوبئة ولا سيما داء فقدان المناعة المكتسب.

واليوم وأمام ضخامة التحديات التي يتحتم علينا التغلب عليها، يتوفر لقارتنا إطار عام ومتكامل يتمثل في البرنامج الجديد للشراكة من أجل تنمية أفريقيا المعروف بالنيباد الذي سيعطي دفعا جديدا لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويتمنى المغرب أن تعبئ جهود المجتمع الدولي في إطار هذا المخطط الناهض للتوصل إلى الحلول الناجعة والمموسة للتغلب على مشاكل قارتنا، كما أن بلادي عازمة على المساهمة بصفة فعالة في هذا المجال.

إن المملكة المغربية، اقتناعا منها بجذلية العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واستتباب الاستقرار والأمن، لم تدخر جهدا للإسهام في فض التفاعلات الأفريقية. وهكذا، وبمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بادر المغرب إلى تنظيم قمة رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد حوض نهر مانو في الرباط بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقد توصل رؤساء الدول الشقيقة غينيا وليبيريا وسيراليون في هذه القمة إلى نتائج عملية لتدعيم السلم الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بوضع معايير لبناء الثقة، وتأمين الحدود، وتحديد نشاط الأمانة العامة لاتحاد نهر مانو. كما سيستمر المغرب في بذل الجهود اللازمة من أجل إعادة إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

ومن نفس هذا المنطلق، تواصل المملكة المغربية دعمها ومساهمتها في عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة في

مسلسل برشلونة ومن خلال إعلان أكادير، وهو المبادرة التي أعلنها جلالة الملك محمد السادس لإقامة منطقة للتبادل الحر فيما بين الدول العربية المتوسطة.

وبروح من الانفتاح والمسؤولية والثقة بالمستقبل يتطلع المغرب إلى تطوير علاقاته مع الجارة إسبانيا للإسهام في بناء الفضاء الأورو - متوسطي والدفع به إلى الأمام. غير أنه وللأسف الشديد طرأت في الأشهر الأخيرة أحداث تتعارض مع منطق استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، ولا تخدم في شيء مصالح البلدين والشعبين. والمغرب، الذي بذل قصارى الجهود لتفادي كل ما من شأنه أن يسيء للنمو المضطرد لعلاقاته مع إسبانيا، يتطلع إلى أن تتطرق المحادثات المغربية - الإسبانية المرتقبة إلى كل القضايا والتزاعات القائمة بين البلدين في إطار حوار مسؤول، هادئ وبناء.

إن استكمال وحدة المغرب الترابية تشكل أولوية مطلقة بالنسبة لجلالة الملك محمد السادس والشعب المغربي قاطبة. ومن هذا المنطلق فإن المغرب يعتبر وضع مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين والجزر المحاورة لهما وضعاً استعماريًا متجاوزاً التاريخ ولم يعد له مكان في بداية القرن الحادي والعشرين.

ولم ينقطع المغرب عن المناداة رسمياً باسترجاع هذه الأجزاء المحتلة فوق ترابه الوطني من إسبانيا سواء على الصعيد الثنائي أو في المحافل الدولية. كما أعرب في كل مناسبة عن استعداده للحوار من أجل التوصل إلى حل يضمن الحقوق السيادية للمغرب ويؤمن مصالح الجالية الإسبانية في هذه المناطق.

ويحدونا أمل كبير في أن تتمكن المملكتان الجارتان المغربية والإسبانية، اللتان تربطهما علاقات الحوار والتاريخ والمستقبل المشترك من بناء علاقات صداقة قوية وقارة تستجيب لطموحات شعبيهما، علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والثقة والمصالح المشتركة، مع أخذ التزامهما بضرورة

ديمقراطية جهوية. وقبل المغرب هذا الخيار كأساس للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ودائم لهذا النزاع الإقليمي.

وفي نفس السياق، يطالب المغرب بإلحاح بتطبيق مقتضيات القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢) الصادر عن مجلس الأمن، الداعية إلى إطلاق السراح الفوري لكل المغاربة الذين يصل عددهم إلى ٢٦٠ ١ المحتجزين في الجزائر بدون قيد أو شرط. وهذا ما تطالب به المجموعة الدولية والمنظمات الإنسانية وعلى رأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما يرفض المغرب بصفة قطعية كل استغلال سياسي للجوانب الإنسانية المرتبطة بمشكل الصحراء خصوصاً وأن الأمر يتعلق بأقدم المعتقلين في العالم.

إن المغرب تربطه بأوروبا علاقات تاريخية قوية ومتنوعة. ويمثل تعميق هذه العلاقات مع كافة الدول الأوروبية محورا أساسيا في سياسته الخارجية.

كما يعكس اتفاق الشراكة والمبادرات التي اتخذت من أجل تثبيت الروابط المغربية - الأوروبية على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، إرادة المغرب الراسخة من أجل تقوية هذه العلاقات خاصة وأن الاتحاد الأوروبي مقبل على توسيع عضويته مما يفتح آفاقا جديدة للشراكة المغربية الأوروبية.

إن إرادة المغرب هذه لا تسعى إلى خدمة هدف استراتيجي ثنائي بين المغرب وأوروبا فحسب، بل تشكل كذلك مساهمة قيمة لتنمية العلاقات في المنطقة الأورو - متوسطة، هذه المنطقة التي يكتسي أمنها واستقرارها أهمية قصوى بالنسبة للعالم.

ولتحقيق هذا الهدف، يؤدي المغرب بحكم هويته المتوسطة، دورا إيجابيا في بناء فضاء أورو متوسطي استراتيجيا واقتصاديا وثقافيا من خلال مساهمته النشيطة في

إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف واسترجاع الشقيقتين سوريا ولبنان لأراضيهما المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

واعتباراً لأهمية القدس الشريف كنقطة محورية في مسلسل السلام، وحفاظاً على الهوية القومية والدينية للمدينة المقدسة، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يواصل جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، جهوده مع أشقائه ملوك ورؤساء وأمراء الدول الإسلامية الأعضاء في اللجنة، ومع الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بصفتها راعية السلام، ورئاسة الاتحاد الأوروبي، وقدااسة البابا والأمين العام للأمم المتحدة، من أجل حماية الطابع الإسلامي والعربي للقدس الشريف والإبقاء عليها كفضاء للتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث.

لقد أصبح موضوع العراق يشغل بال العالم كله بحكم المعاناة التي يواجهها الشعب العراقي. ومن ثم فإننا بقدر ما طالبنا، ونطالب، بأن يطبق العراق الشقيق قرارات الأمم المتحدة، بقدر ما ندعو إلى التبصر والتريث في معالجة الحالة العراقية، آمليين أن تستجيب الحكومة العراقية لطلب المجموعة الدولية حتى نجنب الشعب العراقي مزيداً من الآلام والمآسي والمعاناة.

ومهما يكن من أمر، فإن الأمم المتحدة مطالبة بالعمل في إطار مبادئ وأهداف ميثاقها بغية المحافظة على استقرار وأمن كل دول المنطقة.

وفي هذا السياق، يعبر المغرب عن انشغاله بخصوص الأسرى والمفقودين الكويتيين وعن ضرورة صيانة وحدة واستقلال وسيادة دولة الكويت. كما يؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته على كل أراضيها.

وتعرف نفس المنطقة، نزاعاً آخر بين بلدين شقيقتين تجمعهما بالمغرب روابط متينة من الصداقة والتعاون، هما

الحفاظ على الاستقرار والسلم في منطقتنا بعين الاعتبار خصوصاً في هذا الوقت بالذات، الذي تواجه فيه المجموعة الدولية تحديات أمنية كبيرة.

وبالرغم من نداءات المجموعة الدولية المتواصلة من أجل إقرار السلم في منطقة الشرق الأوسط، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني يومياً من العنف الجنوني الذي يمارسه ضده جيش الاحتلال ومن انتهاكات تخل بأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني. كما أنه بالرغم من قرارات مجلس الأمن المتكررة، لا تزال إسرائيل متمادية في سياستها القمعية، ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق الدولية ومنتكرة للاتفاقات التي التزمت بها. وبالمقابل، فقد أبان قادة الدول العربية عن روح المسؤولية وجنوح موصول للسلم، إلى أن اعتمدوا في قمة بيروت العربية في شهر آذار/مارس من هذا العام مبادرة السلام العربية التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ومن جهة أخرى، فقد رحب المغرب في حينه بالرؤية التي عبر عنها الرئيس جورج بوش الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، كحل ناجع لجوهر النزاع العربي الإسرائيلي يحقق الأمن والسلام لكافة شعوب المنطقة ويضع حداً دائماً للعنف وعدم الاستقرار.

غير أن الأحداث والمستجدات التي عرفتها المنطقة لم تترك للأسف الشديد هذا التوجه، بل بالعكس من ذلك عرف مسلسل العنف تصعيداً خطيراً لا سابقة له.

إن المملكة المغربية، التي عملت منذ عقود على مد الجسور بين شعوب المنطقة من أجل إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، ما زالت مستعدة للمساهمة في إعادة إحياء مسلسل السلام والدفع به إلى الأمام من أجل

في عالمنا. ومن أجل حماية البشرية من هذه التهديدات، اجتمعت دول العالم في عام ١٩٤٥ لإنشاء هذه المنظمة اقتناعاً منها بأن العمل الجماعي كان ضروريا لضمان السلم العالمي.

واليوم، في العام الثاني من الألفية الجديدة، أصبحت الحاجة إلى أن نعمل في إطار من تعددية الأطراف أكبر بكثير من أي وقت مضى. فالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والتدهور البيئي، وتهريب البشر، والاتجار بالمخدرات، والأمراض مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستنزاف المستمر لمواردنا الطبيعية كلها مشاكل عالمية تتطلب رداً جماعياً.

ولنا أن نفخر بأن تصدي الأمم المتحدة لذلك المستوى الجديد وغير المسبوق من الإرهاب الذي شهدناه قبل عام مضى، كان تصدياً فورياً ومتحدداً وفعالاً. فالضحية الأولى للهجوم، وهي الولايات المتحدة، قد سعت إلى تأمين التعاون الدولي الذي أسفر عن تعطيل قدرة منظمة القاعدة الإرهابية وإنهاء نظام حكم الطالبان الذي كان يستضيفها. ولقد كان هذا نموذجاً لوحدة الهدف والعمل المتعدد الأطراف على صعيد دولي، وكان درساً ينبغي ألا ينتسى بينما تتصدى هذه المنظمة للمشاكل الأخرى التي تواجه البشرية.

وقد عملت نيوزيلندا جادة في إطار الولاية التي وفرتها الأمم المتحدة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب. فقدمنا قانوناً يحرم المنظمات الإرهابية من التمويل والموارد، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسعينا إلى مساعدة جيراننا في منطقة المحيط الهادئ ليفعلوا نفس الشيء. والتزمنا بتقديم أفراد لحفظ السلام إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات المقاتلة في إطار عملية الحرية الدائمة في أفغانستان. ولكننا نعي أيضاً أن إجراءات كبح الإرهاب يجب أن تكون

دولتنا الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية. ويحدو بلادي الأمل في أن يقتنع أشقاؤنا في إيران بجدوى اتباع الطرق السلمية لفض النزاع حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ومن شأن هذا التناول أن ينعكس إيجاباً على علاقتهما الثنائية وعلى الاستقرار والتعاون في المنطقة.

إن المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، بصفتها عضواً في الأسرة الأفريقية والعربية والإسلامية وبحكم موقعها في الفضاء الأوروبي - المتوسطي، اعتمدت في سياستها دائماً التسامح والاعتدال والانفتاح والحوار قيماً أساسية في تعاملها الدولي، وستبقى ملتزمة داخل المجموعة الدولية بتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتفعيل التوجهات الجديدة التي ترشد عالم القرن ٢١. كما ستبقى المملكة المغربية دائماً مستعدة للإسهام داخل الأمم المتحدة في البحث عن أنجع السبل لتحسين الأوضاع في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فل غوف، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أهنيكم على توليكم الرئاسة وأن أطمئنكم على تعاون نيوزيلندا معكم خلال فترة رئاستكم.

إن افتتاح الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة هذه، يأتي بعد يوم واحد من حلول الذكرى الأولى للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي اهتزت له هذه المدينة والمجتمع الدولي برمته. إن القتل الجماعي المتعمد بلا رحمة لـ ٣٠٠٠ شخص من ٧٩ بلداً هو تحذير قوي لنا من الأخطار التي تتهدد السلم والاستقرار

وينبغي للذين لهم تأثير على العراق أن يمارسوا هذا التأثير لتجنب الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات أخرى. ولكن الرد الذي يختاره مجلس الأمن يجب أن يراعي ضرورة عدم تحميل أبناء الشعب العراقي العاديين، الذين لا ذنب لهم أية أعباء أخرى. وينبغي ألا يشتمل الرد على إجراءات تضعف الحرب ضد الإرهاب، بدلا من أن تقويها.

ولقد أظهرت الأمم المتحدة أن العمل الجماعي يمكن أن ينقذ الأرواح وأن يساعد على بناء الدول. وسنرحب قريبا في الأمم المتحدة بأحدث دولة في العالم، تيمور الشرقية، وينبغي أن نحتفل أيضا بنجاح بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإدارة الانتقالية في ذلك البلد. وأتقدم بالتهنئة إلى سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على دوره، وأتقدم بالشكر إلى البلدان التي أسهمت كثيرا من أجل إعطاء الأمل والفرصة لشعب ذلك البلد الصغير.

ولنيوزيلندا كتيبة من قوات حفظ السلام المنتشرة في تيمور الشرقية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ولها أيضا أفراد يعملون في قوات حفظ السلام في ١٢ بلدا آخر. ونحن فخورون لقيامهم بدورهم بمهارة واحترام لشعوب البلدان التي يعملون فيها. وعلى الرغم من قلة عدد سكان نيوزيلندا، فإنها حاليا المساهم الأكبر الثاني والعشرون في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتعزيز حقوق الإنسان مجال آخر من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي فيه إجراء متعدد الأطراف. فقد حددت الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية معايير عالمية للتقيد بحقوق الإنسان. ولا يوجد ما يبرر لأي بلد أن يحدد عن معايير حقوق الإنسان هذه. فمن العار أن دولا أعضاء في هذه المنظمة لا تزال تنتهك أبسط حقوق الإنسان، ومن العار أن

مصحوبة بتدابير لمعالجة أسبابه. فالظلم وانعدام الفرص والشعور بفقدان الأمل واليأس وإخفاق القنوات الشرعية في معالجة الشكاوى أمور تؤدي جميعها إلى اللجوء إلى الأعمال الإرهابية.

ولا يزال الفشل في حل الخلافات بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في الشرق الأوسط عاملا يحفز على تجنيد الناس للإرهاب. وقد بين الأمين العام، في الجلسة الافتتاحية، أسس حل هذا النزاع. وأشار إلى الأرض مقابل السلام وإلى وقف الإرهاب وإنهاء الاحتلال وإلى إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، بحدود آمنة ومعترف بها. وقدر الشعبين أن يعيشا جنبا إلى جنب. وسيستفيد الطرفان من وقف العنف والتوصل إلى تسوية يتفاوض عليها. ولكن الاتفاق يتطلب نية حسنة من كلا الجانبين وجهودا دؤوبة من المجتمع الدولي. ونحن نؤيد تأييدا كاملا تجديد الأمين العام دعوته إلى عقد مؤتمر سلام دولي. وإجراء تقدم بشأن هذه المسألة مهم الآن أكثر منه في أي وقت مضى.

وتمثل الحالة في العراق أيضا تهديدا للسلام العالمي، ولكن يجب أن نبحث عن حلول لتبديد هذا الخطر وألا نعمل على تفاقمه. ولا يمكن إعفاء أية دولة من الامتثال للقرارات التي تتخذها هذه المنظمة. فهذا ضروري لتطبيق سيادة القانون على صعيد دولي. ولا يمكن السماح لأية دولة أن ترتكب عدوانا أو أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبها. وضرورة الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ليست أمرا موجهة للعراق من بلد واحد؛ إنه طلب جماعي ينبغي أن تؤيده جميع البلدان الأعضاء بالإجماع.

وعدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن تحد لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن تتصدى الأمم المتحدة لهذا التحدي. وطريقة حل هذه الحالة مسألة تهمنا جميعا، أقلها بلدان المنطقة نفسها.

التخفيضات ليست بديلا من التخفيضات التي لا يمكن الرجوع عنها والإزالة التامة لتلك الأسلحة.

وتشكل الأسلحة النووية التكتيكية القصيرة المدى خطرا أكبر في بعض الجوانب. ويوجد خطر حقيقي من إمكانية إطلاق هذه الأسلحة عرضا أو نتيجة للارتباك، بدون وجود وقت كاف لإجراء اتصالات بين الطرفين المتواجهين.

وفي العام الماضي، وقع حدثان هامان جعلنا عالمنا مكانا أكثر خطورة. أولهما ظهور مجموعات إرهابية دولية أبدت استعدادها لاستخدام أسلحة الدمار الشامل - البيولوجية أو الكيميائية أو النووية - إذا تمكنت من الحصول عليها.

والحدث الثاني هو الوضع في جنوب آسيا، حيث اقترب العالم مؤخرا من صراع مباشر بين بلدين لديهما قدرات نووية. ولم يفعل المجتمع الدولي ما فيه الكفاية لتخفيف حدة هذه الأخطار.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ نفاذها. وتوقف التقدم نحو تنفيذ التعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض معاهدة الانتشار. ولم تتخذ الدول خطوات كافية لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتخفيض مخزوناتها.

وفي هذا المجال وفي مجالات أخرى عديدة لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله للتصدي للمشاكل المتنامية التي تؤثر علينا جميعا. والضرية المؤلمة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبطء الاستجابة لظاهرة الاحترار العالمي، وزيادة تهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع بهم، ليست سوى ثلاثة أمثلة أخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توكايف (كازاخستان).

بلدانا أخرى كثيرا ما تعتذر نيابة عن النظم التي تنتهك هذه الحقوق.

ومن المعالم المهمة للسنة الماضية بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها تنويعا للجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والحكومات والمجتمع الدولي ككل على مدى فترة طويلة، توفر إمكانية إنصاف ضحايا أبشع الجرائم المعروفة للبشرية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وستعمل المحكمة بوصفها رادعا حيث لم يكن هناك أي رادع من قبل. وقد استمعنا بعناية إلى الذين احتجوا بأن المحكمة غير ضرورية وإنها تهدد على نحو غير مناسب أفراد قوات حفظ السلام من بلدانهم، ولكننا لا نستطيع أن نوافقهم على ذلك. فالوضع الراهن، المتمثل في الاعتماد على الولاية القضائية المحلية، خذل البشرية على مدى التاريخ وشهد جرائم مروعة. وقد اشتمل النظام الجديد على ضمانات صيغت بعناية لحماية الأبرياء.

وقد أفرغنا إجراءات مجلس الأمن في تموز/يوليه. ففي ذلك الوقت، تحدينا كلا من شرعية ومضمون الإجراءات الذي اتخذته مجلس الأمن. ولا نعتقد أنه متسق مع نظام روما الأساسي، أو أن بمقدور المجلس أن يدعي لنفسه سلطة تغيير العلاقات التي تحكمها المعاهدات.

والمسألة الأخرى التي يجب تحقيق قدر أكبر من التقدم فيها هي نزع السلاح. وحقيقة أن البشرية نجت من كابوس احتمال حدوث دمار نووي أثناء الحرب الباردة لا يمكن السماح لها أن تجعلنا نقف موقف المتفرج حيال الأخطار القائمة من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نرحب بمعاهدة موسكو والاتفاق المبرم بين روسيا والولايات المتحدة لتخفيض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة في كل من البلدين. إلا أن هذه

السيدة فريرو - والدنر (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بسويسرا، جارتنا الغربية، بوصفها عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة، وبمشاركتها لأول مرة في الجمعية العامة بعد انضمامها إليها. ولا تكتمل الأمم المتحدة بدون أصدقائنا السويسريين. وتوسيع النطاق العالمي للأمم المتحدة يمكن أن يعتبر جانباً إيجابياً للعولة.

إن النمسا، التي دعمت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل للصراع في تيمور الشرقية طيلة سنين عديدة، تتطلع أيضاً إلى يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر وتتمنى تهنئة تيمور الشرقية على انضمامها إلى الأمم المتحدة العضو رقم ١٩١ فيها.

وتضم النمسا صوتها بالكامل إلى البيان الذي أدلى به رئيس وزراء الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات إلى ذلك البيان الشامل جداً.

أود أن أكرر تعاطف شعب النمسا مع ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد أبدت النمسا تضامنها القوي من الساعة الأولى التي تلت الهجمات وعملت متحدة مع شركائها الأوروبيين والأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب - وهذا تصميم لا يزال قوياً وسيظل كذلك.

وبوصفي موظفة سابقة في الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن عميق امتنان بلادي للكثيرين الذين يعملون بإخلاص في خدمة الأمم المتحدة في نيويورك وفي مقرها الآخرين في فيينا وجنيف وفي الميدان كذلك، للجهود التي يبذلونها باسم المجتمع الدولي في حربه ضد الإرهاب.

ومكافحة الإرهاب تتطلب جهداً عالمياً ونهجاً شاملاً يتلخصان في وقاية وحماية أمن بلداننا والقيم الأساسية للحرية وحقوق الإنسان، فضلاً عن استخدام التدابير القسرية كملاذ أخير. ومع ذلك يجب أن نبيّن قراراتنا

ومن الضروري أن نحدد التزامنا بالتعددية بوصفها أفضل السبل لعلاج المشاكل العالمية. وهذا لا يتطلب المال فحسب، بل والأهم من ذلك الإرادة السياسية. والقضية هنا ليست وضع المصالح العالمية قبل المصالح الوطنية. فالمصالح العالمية هي المصالح الوطنية. والأمم المتحدة أكثر منظماتنا الدولية قيمة، إلا أنه من الضروري أن نفعل المزيد لكي نعزز أهميتها وقيمتها وسلطتها الفريدة. وكلنا أصحاب مصلحة في نجاحها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدلي بإعلان فيما يتعلق بعقد جلسة الجمعية العامة الرفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، التي، كما تعلمون، تعقد يوم الاثنين ١٦ أيلول/سبتمبر. ومشروع القرار A/57/L.2، المعنون "إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا"، قد عمم الآن في قاعة الجمعية العامة.

وكذلك، في ضوء العدد الكبير جداً من المتكلمين الذين سبق أن أدرجت أسمائهم في قائمة المتكلمين، وحرصاً على الامتثال لمقرر الجمعية بعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا يوم الاثنين من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ثم من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠، أود أن أطلب إلى المتكلمين في المناقشة حول الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا أن يتعاونوا بقصر بياناتهم على خمس دقائق. ولهذا، أناشد المتكلمين في المناقشة حول الشراكة الجديدة أن يراعوا حد الخمس دقائق هذا عندما يعدون بياناتهم التي سيدلون بها يوم الاثنين. وشكراً لكم على تفهمكم.

والآن أعطي الكلمة للسيدة بنيتا فريرو - والدنر، وزيرة الشؤون الخارجية في النمسا.

وتؤيد النمسا فكرة عقد مؤتمر دولي في تاريخ مبكر بدعم من اللجنة الرباعية والبلدان المهتمة في المنطقة يهدف إلى إيجاد حلول للقضايا السياسية، مثل الحدود النهائية للدولتين والوضع النهائي للقدس ومسألة اللاجئين. وتعتبر النمسا أن الخطة التي رسمها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في السنوات الثلاث القادمة تشكل أساسًا لتحقيق تسوية نهائية وشاملة للصراع. بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، مع أخذ خطة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت في الاعتبار أيضًا.

وبينما يواصل الاتحاد الأوروبي احترام القيادة المنتخبة للشعب الفلسطيني، فإنه يعرب عن استعداده لتقديم كل الدعم اللازم والممكن إلى عملية إصلاح السلطة الفلسطينية. وتشارك النمسا بفعالية في هذه الجهود. ويساور النمسا عميق القلق أيضًا من أن المعاناة الإنسانية في الصراع قد بلغت مستويات غير مقبولة، سواء نتيجة للإرهاب أو للتدابير المضادة له.

ويجذب الشرق الأوسط اهتمام المجتمع الدولي أيضًا في إطار خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. فالتوترات المتزايدة تنبع من استمرار عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي. ولا يمكن، بل ولا يجوز، السماح بالخطر الذي يمكن أن تشكله أسلحة التدمير الشامل على السلام العالمي من خلال تلك السياسات. ولهذا تؤيد النمسا الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بغية التوصل إلى عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق على نحو سريع ودون قيود ولا شروط، إلى جانب امتثال العراق الكامل للالتزامات المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتصرفاتنا على القانون الدولي. ولجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، تحت القيادة القديرة للسير جريمي غرينستوك، سفير المملكة المتحدة، تقع في مركز الدور التنسيقي للأمم المتحدة.

ويجب أن نضمن مشاركة جميع الدول وتمكنها من المشاركة في هذه الجهود. وتعزيزًا لهذا الهدف، استضافت النمسا ندوة عن مكافحة الإرهاب الدولي، عقدت في مركز فيينا الدولي في حزيران/يونيه من هذا العام، ألقت الضوء على قدرات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومقره فيينا، على توفير المساعدة التقنية الفعالة للدول الأعضاء في كفاحها ضد الإرهاب. وستوفر النمسا مليون يورو إضافية لتعزيز هذا المكتب.

ويسرني أن أذكر أن الأمين العام كوفي عنان يؤيد وجهة نظرنا بشأن أهمية وحدات الأمم المتحدة الموجودة في فيينا، كما يرد في تقريره عن الحاجة إلى تعزيز فرع منع الإرهاب التابع للأمانة العامة. وتقرير الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب الذي نشر في وقت سابق من هذا الأسبوع يصل إلى نفس النتيجة. ولهذا أدعو الدول الأعضاء إلى دعم هذا الموقف.

ومن المهم أيضًا أن نذكر أنفسنا بأنه لا يمكن شن الحرب ضد الإرهاب عن طريق الجنود وأفراد الشرطة وحدهم، بل إننا في حاجة إلى محاربة الأسباب الجذرية كذلك، وهي مستويات الفقر المدقع والإجحاف والظلم والافتقار إلى التنمية المستدامة وإلى الحكم الرشيد.

وعندما يتعلق الأمر بالأخطار المحدقة بالأمن العالمي، علينا أن نركز أيضًا على الصراعات الإقليمية الشائكة التي لم تحسم، مثل الصراع في الشرق الأوسط. وهناك حاجة إلى بذل الجهود بغية التوصل بسرعة إلى حل سياسي يتيح وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

في عام ٢٠٠٤، الأمر الذي يحول الرؤية المتمثلة في أوروبا الموحدة إلى واقع ويوسع منطقة السلام والاستقرار والرخاء الأوروبية لتشمل القارة بأكملها وتتجاوزها.

ومن دواعي سروري أن أشير إلى أن جنوب شرقي أوروبا قد أحرز قدراً كبيراً من التقدم صوب الاستقرار بفضل مختلف المبادرات المتعددة الأطراف، ولا سيما ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وعملية زغرب. وفي أيار/مايو من هذا العام بدئ في مشروع التعاون لمنطقة الدانوب، بمثابة أداة إضافية من أدوات تعزيز التنمية في تلك المنطقة، وهو يرمي إلى الاستفادة من نهر الدانوب بوصفه عاملاً من عوامل التكامل يربط ما بين بلدان حوض الدانوب كله البالغ عددها ١٣ بلداً.

ويمثل حوار الحضارات، الذي أيدته النمسا بقوة منذ البداية، أداة جديدة وهامة من أدوات الدبلوماسية من شأنها أن تعيننا على تصفية البؤر التي يتكاثر فيها الإرهاب. ولكي ننقل هذا الحوار من أوساط النخبة إلى صفوف عامة الناس، يلزم أن نتعاون مع وسائط الإعلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، قمت بتنظيم حلقة دراسية متخصصة عن دور وسائط الإعلام في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية في حزيران/يونيه من هذا العام. ويُتوخى من هذه العملية أن تؤدي فيما نأمل إلى وضع مدونة سلوك لوسائط الإعلام تنبع من هذه الوسائط ذاتها من أجل إيجاد تفاهم أفضل بين الثقافات وبصفة عامة لتوجيه رسائل تلقي على التنوع الثقافي ضوءاً إيجابياً.

واعتباراً من تموز/يوليه من هذا العام، ترأست النمسا شبكة الأمن الإنساني، وهي التجمع الأقاليمي الوحيد في إطار الأمم المتحدة الذي يوفر بصفة خاصة قوة الدفع لمسائل الأمن الإنساني. وقد وضعت المسألتين التاليتين في مكان الصدارة من جدول أعمالنا، ضرورة اكتساب ثقافة لحقوق

وتعرب النمسا عن ترحيبها ببيان الرئيس جورج بوش الذي يلتمس فيه الدعم والتعاون بشكل واسع على الصعيدين الدولي والمتعدد الأطراف مع مجلس الأمن في مسألة كيفية التعامل مع التهديد الناشئ عن أنظمة تدعم الإرهاب أو تسعى للحصول على أسلحة التدمير الشامل. فلا يمكن لغير مجلس الأمن أن يوفر المشروعية التي نحتاجها. ومن الواضح في الوقت ذاته أنه يتعين على مجلس الأمن ذاته أن يضطلع بالمسؤولية عن كفالة الامتثال الكامل لقراراته من أجل صون السلام العالمي.

كذلك يلزم إيجاد حل سياسي عاجل للصراع بين الهند وباكستان على مسألة كشمير. إذ يمكن أن تترتب على تصعيد هذا الصراع عواقب وخيمة للمنطقة وخارجها.

وقد ذكرنا الأسابيع الأخيرة بشكل صارخ بأن أفغانستان التي بدأت بعد انتزاعها من حكم الطالبان والقاعدة بداية جديدة تبشر بالخير بمساعدة المجتمع الدولي، لم تحقق بعد السلام والاستقرار الدائمين. وينبغي أن يظل المجتمع الدولي على التزامه في هذا الصدد وأن يواصل تقديمه الدعم لحكومة أفغانستان الجديدة.

كما سلطت المعركة مع الإرهاب والأصولية المتسمة بالعنف في أفغانستان الضوء على أهمية منطقة آسيا الوسطى برمتها. وقد جعلت النمسا إحدى أولوياتها خلال ترؤسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠٠٠ توجيه اهتمام الرأي العالمي إلى المسائل والقضايا التي لم تجد حلاً بعد وإلى الإمكانات الرائعة التي تملكها تلك المنطقة إذا أتيح لها التعاون المفيد لجميع الأطراف والحكم الرشيد.

وأنقل إلى المنطقة المجاورة لنا، وأود أن أؤكد مجدداً الأهمية التي توليها النمسا لتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي ولالتزامنا الراسخ بالانتهاء من عملية التفاوض الجارية قرب نهاية هذا العام. وتتطلع النمسا إلى الترحيب بالأعضاء الجدد

جديد الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها في الدوحة ومونتيري.

وسيتعين على المتابعة أن تشق طريقها خلال تعقيدات هذه العملية وأن تلاحق المسائل الأكثر إلحاحاً. وتمثل الكلمة الأساسية في التنفيذ. وخير طريقة لتحقيق ذلك هي المؤتمرات القطاعية المتعلقة بالمسائل الكبرى موضع النظر. وتعرب النمسا عن تقديرها لأن مؤتمر القمة أعان على إقناع بعض البلدان الكبرى بالانضمام إلى البلدان التي صدقت بالفعل على بروتوكول كيوتو، مثل النمسا.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أعرب عن أفضل تمنياتي بدورة موفقة للجمعية العامة بقيادة السيد كافان، واسمحوا لي أيضاً بتوجيه الشكر إلى سلفه السيد هان سونغ - سو على قيادته والجهود التي بذلها لتعزيز الجمعية العامة.

وبعد عودتي منبهاً انبهاراً عميقاً من جنوب أفريقيا، أود أن أختتم بالاعتباس من بطل حقيقي ورجل يتمسك بمبادئه بينما يدعو للمصالحة، السيد نلسون مانديلا. والاعتباس التالي مأخوذ من مدخل متحف التمييز العنصري في جوهانسبرغ، الذي زرته قبل فترة وجيزة: "الحرية ليست مجرد أن يترع المرء أغلاله، بل أن يحيا الإنسان بطريقة تحترم حرية الآخرين وتعززها".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا، صاحب المعالي السيد أناتولي زلينكو.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيراً ويسرني أن أهنيئ ممثل مجموعة دول أوروبا الشرقية على انتخابه لهذا المنصب الرفيع رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وباسم وفد أوكرانيا، اسمحوا لي بأن أتمنى له التوفيق وأنؤكد له دعمنا. كما أود

الإنسان مشتركة على الصعيد العالمي من خلال التثقيف بحقوق الإنسان، والتصدي بفعالية للمحنة الرهيبة التي يعانيها عدد متزايد باستمرار من أطفال العالم المعرضين لفظائع الصراع المسلح. وستستضيف أول "مدينة لحقوق الإنسان" في أوروبا، وهي مدينة غراتس في النمسا، أيضاً الاجتماع الوزاري لشبكة الأمن الإنساني الذي يُعقد العام القادم. وفي هذا السياق أود أيضاً أن أعرب عن تأييد النمسا القوي لاعتماد مشروع بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقد قمت أيضاً في أثناء اضطلاعي بمهامي كرئيسة لشبكة الأمن الإنساني بمبادرة في إطار مجموعة وزراء الخارجية الإناء، بإثارة مسألة أمينة لوال في رسالة مشتركة موجهة إلى وزير خارجية نيجيريا، تذكيراً لنيجيريا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي إعلان الألفية حدّدنا، بوصفنا الدول الأعضاء، أهدافاً واضحة لجهودنا الإنمائية الموحدة. وفعلنا جميعاً ذلك اعترافاً منا بالأولوية الموجهة للحرب على الفقر وللوصول إلى عالم أفضل وأكثر عدلاً. وقد كان في السيول المدمرة التي اجتاحت أجزاء من وسط أوروبا، بما فيها بلدي، ومن آسيا والأمريكتين، فضلاً عن الجفاف الذي أصاب أجزاء أخرى من العالم قبيل بدء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، دلالة مؤلمة على حدوث تغييرات تزيد من أهمية التنمية المستدامة. وأصدر مؤتمر القمة برنامج عمل وإعلاناً سياسياً نرحب بهما، رغم أننا كنا نود أن نمضي في بعض المسائل كمجال الطاقة المتجددة على سبيل المثال، إلى أبعد مما ذهب. وأتفق مع الأمين العام في أن مؤتمر القمة قد حفز طائفة عريضة من الجهات الفاعلة على القيام بعمل على الصعيد العالمي. كما أنه سلط الضوء على العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمسائل الاجتماعية والتنمية. وأكد من

الدول أن الشر سيحيد عنهم. ولكن أثبتت عواقب ذلك التكاسل أنها وخيمة.

واليوم، في بداية ألفية جديدة، إنني على ثقة بأن كلا منا يود الاعتماد على زخم التغير المشجع الذي حدث في الساحة الدولية، وأن يعتمد على القوة الموحدة التي استجاب بها العالم لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي مواجهة تحدي الإرهاب، أظهر المجتمع الدولي تصميمه وعزمه. ولقد حقق التحالف ضد الإرهاب نتائج ملموسة.

ونحن نرى أن مكافحة الإرهاب جانب من عملية طويلة الأمد لإجراء عالمي شامل يستهدف القضاء على فلسفة الكراهية والتعصب التي أدت الصراعات في مناطق مختلفة من العالم إلى تفاقمها.

وإننا بحاجة إلى فلسفة جديدة تركز بصورة خاصة على جبهة الأمن: فنجاح الوجود الدولي في أفغانستان، واستكمال مهمة بعثة حفظ السلام في تيمور الشرقية، والتطبيع في البلقان أمور تحدث بالتزامن مع تطورات مأساوية في الشرق الأوسط، وما يسمى بالصراعات الممتدة في فترة ما بعد السوفيات، لم تحل بعد، ومشاكل أمنية مستعصية في أفريقيا. وفي هذا السياق، لا يحق للأمم المتحدة أن تقتصر في عملها على الملاحظة السلبية والتحليل من جانب غير المهتمين.

وفي مؤتمر قمة الألفية، قدم رئيس أوكرانيا، ليونيد كوشما، مبادرة لتطوير استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنع الصراعات. ونأمل أن تسهم المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة حول توصيات الأمين العام بهذا الشأن، في تحول حقيقي من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

والأمم المتحدة قادرة على استخدام قوتها الموحدة لتعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية. ونحن نثمن عالياً إسهام الأمم المتحدة في هذه العملية التي أدخلت نظام روما

أن أعرب عن آيات الاحترام والامتنان لسلفه السيد هان سونغ - سو.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يربوسينوفا (كازاخستان).

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل التهاني الودية إلى عضو جديد في الأمم المتحدة، الاتحاد الكونفيدرالي السويسري. ونحن نتطلع أيضاً إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية عما قريب عضواً جديداً في الأمم المتحدة. وإننا نرى أن انضمام تلك الدولتين يمثل حدثاً تاريخياً فعلياً يشهد على حيوية أسرة أمنا العظيمة.

لقد بدأت الأيام الأولى للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية البشعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وخلال السنة الماضية فكرنا مراراً فيما إذا كانت تلك الأحداث ستظل لحظة مأساوية في التاريخ، أو ستثبت أنها نقطة تحول. ولقد ظللنا نبحث عن إجابة على سؤال يشكل أصعب تحدٍ للبشرية: كيف نحافظ على الحق الأساسي لكل إنسان - الحق في الحياة.

وبالنسبة لأوكرانيا "الرعب" و "الإرهاب" ليستا مجرد لفظتين. فعلى مدى عقود، عاش الشعب الأوكراني تحت قهر الرعب، الذي ارتقى إلى مرتبة سياسة الدولة. وستحيي أوكرانيا العام القادم الذكرى السبعين للمجاعة المصطنعة التي أودت بحياة ٧ ملايين أوكراني في عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣. وذلك الحدث الأكثر مأساوية في تاريخنا الحديث، الذي تسبب فيه الحكم الاستبدادي، كان عملاً وحشياً من أعمال الإبادة الجماعية ضد الأمة الأوكرانية. وفي ذلك الوقت، لم يستجيب العالم لمأساتنا. ولم يدرك في وقت مبكر كاف وجه الفاشية: لقد ظن بعض السياسيين وبعض

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اختتمت أوكرانيا عضويتها لمدة عامين في مجلس الأمن، وبلدنا، بوصفه عضوا في المجلس، حاول جاهدا تقديم إسهامات عملية صوب إيجاد حلول لمشاكل الأمن الحرجة في العديد من المناطق في عالم اليوم. وما زال الموقف المبدئي لبلدنا يتمثل في أن مجلس الأمن هو الجهاز الشرعي الوحيد الذي له حق استخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، نقف بثبات مع زيادة الشفافية في عمل المجلس ونأمل أن تسمح التغييرات الداخلية ببدء عملية الإصلاح الشامل التي طال انتظارنا لها.

وسيزل إسهام أوكرانيا في أنشطة المنظمة لحفظ السلام عنصرا هاما من مشاركتها في جهود الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ونحن على قناعة بأن الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والإسهامات الشخصية التي قدمها كل من يعمل في حفظ السلام تستحق الاعتراف الملائم من المجتمع الدولي. وإنني على ثقة بأن جميع الحاضرين في هذه القاعة يشاطروننا رأينا. وستقدم أوكرانيا في الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار تقترح فيه إقامة احتفال سنوي باليوم الدولي لجنود السلام في الأمم المتحدة كوسيلة لإحياء ذكرى كل جنود السلام الذين لقوا حتفهم وتكريم المشاركين في البعثات الحالية والسابقة. ونأمل أن يحظى بتأييد إجماعي.

وتنظر أوكرانيا إيجابيا لتعزيز عملية الاستقرار في البلقان، وعلى وجه الخصوص في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو. وتلتزم أوكرانيا بموقف راسخ فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية لدول منطقة البلقان وحرمة حدودها، وتدعم تماما مشاركة الأطراف الأوروبية في جهد زيادة تطبيع الوضع الأمني في المنطقة.

الأساسي حيز النفاذ وأدت إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. واليوم من الأهمية بمكان ضمان فعالية المحكمة والحفاظ على سلامة نظامها الأساسي.

وهناك مهمة أخرى ذات أولوية في هذا المجال وهي الانتهاء من وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد أصبحت أوكرانيا هذا العام طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية وفي الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب. وبعد استكمال الإجراءات الداخلية المتعلقة بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ستصبح أوكرانيا طرفا في جميع الصكوك العالمية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب.

وثمة عدد من المهام التي تواجه المجتمع الدولي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وهذه المهام تزيد من تحديد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا فريدا من نوعه للحوار فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والأمم النامية.

وبوصف أوكرانيا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤكد على ضرورة إصلاح المجلس وعلى تقوية دوره التنسيق. ومن شأن تلك العملية، ضمن جملة أمور أخرى، أن تعزز بدرجة كبيرة إمكانات المنظمة لضمان تنفيذ متسق وفعال لأحكام إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتريري، ونتائج مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ.

وفي مؤتمر قمة جوهانسبرغ، اقترح رئيس أوكرانيا إنشاء آليات مبتكرة للحفز المالي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخاصة من خلال استبدال الديون بالتنمية المستدامة. ونحن نرى أن هذه الخطوات لها تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي للأمم وعلى التنمية المسؤولة بيثيا.

الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط؛ وهذه الاقتراحات تضع تصورا لسلسلة من الخطوات المتوازية في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة. وأود أن أتهز هذه الفرصة لأؤكد على استعداد أوكرانيا لتقديم مكان على أرضها وتأمين الظروف الملائمة لإجراء المحادثات بشأن هذه المسألة. ولا يمكن تحقيق سلام نهائي وعادل ومستديم في الشرق الأوسط دون العودة إلى مفاوضات السلام على المسار السوري - الإسرائيلي، والمسار اللبناني - الإسرائيلي.

إن تطوّر الوضع فيما يتعلق بالعراق لا يمكن إلا أن يسبب قلقاً خطيراً. ونحن نعتمد على قدرة الأمم المتحدة على حل هذه المشكلة. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالكامل. وإننا نتوقع أن تساعد الدورة الجديدة من المفاوضات بين الأمم المتحدة والعراق على إيجاد السبل المؤدية إلى حل هذه المسألة.

واليوم، ينظر العالم بعين الأمل إلى عملية الاندماج التي لم يسبق لها مثيل في القارة الأفريقية. وإننا نأمل في أن تعزز ولادة الاتحاد الأفريقي روح الأخوة الأفريقية والوحدة في الاستجابة للتحديات العديدة التي تواجهها القارة: من صراعات مسلحة وفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وترحب أوكرانيا بنشوء الاتحاد الأفريقي وبخططه البعيدة المدى لإنعاش القارة. ونأمل في أن توحّد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أمم العالم في شراكة شاملة دعماً للسلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية. وأوكرانيا من جهتها، مستعدة لمواصلة تعزيز تضامنها وتوسيع نطاق روابطها الاقتصادية مع بلدان أفريقيا المتحدة، وذلك ضمن إطار الشراكة الشاملة الجديدة في سبيل تنمية القارة.

وفي مقابل التقييم الإيجابي للحالة في منطقة البلقان، يلزمنا أن نعرب عن أسفنا إزاء عدم إحراز تقدم في تسوية مشاكل أخرى تهم بها أوكرانيا اهتماماً خاصاً. ومن ضمنها الصراع الجورجي - الأبخازي. فالريّة بين الجانبين الجورجي والأبخازي تقف عائقاً في طريق تحديد الحوار السياسي. وبوصفنا بلداً مضيفاً للاجتماع الثالث بين الجانبين بشأن تدابير بناء الثقة، المنعقد في يالطا في آذار/مارس ٢٠٠١، تقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد لاتخاذ خطوات عملية، بالتعاون مع الأمم المتحدة ودول أخرى مهمة بغية تحديد روح يالطا.

وإذ نتكلم عن الوضع في جورجيا، لا يسعني إلا أن أذكر أن أوكرانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتعلقة بالتطورات الجارية في وادي بانكيزي. وترى أوكرانيا بأن جوانب سوء التفاهم القائمة لا يمكن تبديدها إلا من خلال الوسائل السلمية، بالامتثال لمعايير ومبادئ القانون الدولي. وإننا نناشد الأطراف استعمال كل الآليات السياسية والدبلوماسية المتوفرة للتوصل إلى تفاهم متبادل وانتهاز كل فرصة في سبيل تحقيق انفراج في الوضع الراهن. وتؤيد أوكرانيا، بلا قيد أو شرط، سيادة جورجيا ووحدة أراضيها.

وما برح الوضع في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق عميق لأوكرانيا. فمن الواضح تماماً اليوم أن الطرفين أصبحا أسيري دوامة العنف التي تتعارض والتطلعات الحقيقية لكلا الشعبين وتولد بعد مزيداً من الكراهية واليأس. وإننا نؤيد تماماً الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا سيما اللجنة الرباعية وبلدان المنطقة، بهدف مساعدة الأطراف على إيجاد السبل السلمية لحل الصراع. أما أوكرانيا، فتعمل جاهدة بكل وسيلة ممكنة، للمساهمة في التوصل إلى تسوية سلمية. وفي شهر نيسان/أبريل من هذا العام، وخلال زيارة الرئيس ليونيد كوشما إلى المنطقة، عرض اقتراحات أوكرانيا في إطار

العام، سيتم في أوكرانيا عقد مؤتمر إقليمي لبلدان شرقي أوروبا وآسيا الوسطى، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين.

وأنا واثق بأن كل واحد منا يدرك، بعد مرور سنة على حدوث مأساة ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، الأهمية الخاصة للمهام التي تواجه الأمم المتحدة. وإذا نتطلع للتصدي للتحديات الجديدة، نأمل، في قضية حماية القيم الحضارية، أن نهتدي بالحكمة، مما يسمح لنا بتجنب السيناريوهات المأساوية وبحماية حقوق كل ساكن على وجه الأرض، بما في ذلك كل كائن بشري يأتي إلى العالم، حتى في اللحظة التي نتكلم فيها أثناء هذه المناقشة: الحق في الحياة والحق في الكرامة والحق في هذا العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل صامويل رودولف أنسانالي، وزير الشؤون الخارجية في غيانا والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد أنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): نخيم على الجمعية سحابة من الغموض - بل ومن القلق - حيال مستقبل العلاقات المتعددة الأطراف والدولية بشكل عام. فمأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي أحيينا ذكرها قبل ثلاثة أيام، أذهلت عقولنا إلى درجة أنه لا يزال يتعين علينا استيعاب عواقبها بالكامل. ولذلك، فإن من اللائق أنه لا ينبغي لنا، كأُسرة من الأمم أن نتذكر الكارثة فحسب، بل أن نسعى أيضا لأن نتعلم منها كيف نعيد بشكل أفضل، إلى الجنس البشري، بعض المقدار من الإيمان والأمل بإنسانيتنا المشتركة.

ويسر وفد بلادي أن يرى السيد خان كافان مترئسا الجمعية. لأنه، بوصفه ممثلا لبلد عرف أهوال الحرب،

وضمن تنفيذ مبادئ سيادة القانون كما يجب، وتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والعمل الفعال للمؤسسات في مجتمع منفتح، أهداف تبقى أساسية في سياسة أوكرانيا المحلية. وقد أطلق رئيس أوكرانيا برنامجا بشأن الإصلاحات السياسية لضمان الانتقال إلى شكل برلماني - رئاسي للحكم. ومن شأن تلك العملية أن تدفع مجتمعنا إلى مزيد من الديمقراطية وأن تؤدي إلى تعزيز كل الموارد المحلية، بهدف التوصل إلى المعايير الأوروبية وتعزيز الوئام في مجتمع أوكرانيا. ويتمثل هدفنا الاستراتيجي الأكيد في أن نصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يكفل أخيرا عدم تجزئة المجال السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي. وتتركز وجهة عملنا على جعل أوكرانيا دعامة للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والنهضة الثقافية.

وهنا، لا يسعني إلا أن أذكر مشكلة مأساوية تعانيتها أوكرانيا وتتعلق بعواقب كارثة تشيرنوبيل. إذ يجب على بلدنا أن يعالج - وحده تقريبا - مجموعة معقدة من المشاكل التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ترتبط بتخفيف نتائج تلك الكارثة، وكذلك، إقفال مفاعل تشيرنوبيل للطاقة النووية في عام ٢٠٠٠. وإننا نتوقع أن تلقى جهودنا الدعم عبر خطوات ملموسة من قبل المجتمع الدولي، لا سيما عبر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل.

واسترشادا بالتطلع إلى تحقيق نتائج عملية، فإننا مصرون أيضا على حل سلسلة واسعة من مشاكل أخرى تحتل مكانة مهمة على جدول أعمال محفل العالم. ومما لا شك فيه تعتبر مشكلة مكافحة وباء الإيدز إحدى هذه المشاكل الأكثر تحديا. وأود أن أبلغ الجمعية أنه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا

استغلالهما الآن بكل سهولة من قبل بعض العناصر في مجتمعاتنا لتقويض سلطة الحكومات المنتخبة بالطرق الديمقراطية، وتصعيد التوترات العرقية وغيرها.

ومما يضاعف من تعقد عدم الاستقرار هذا، تفشي الاتجار بالمخدرات والأسلحة غير المشروعة، وما يصاحبه من تفشي الفساد والعنف، الأمر الذي يشكل تحدياً يومياً للقدرات القانونية والمالية والأمنية والإدارية لمعظم الدول الصغيرة. وهذه التطورات السياسية الجديدة تعرض لخطر جسيم العقد الاجتماعي القائم بين الدولة ومواطنيها. ويلزم الآن توافر قدر أكبر من المساعي الوطنية والتضامن الدولي، إذا كان لنا أن نواجه هذه التحديات ونكفل لشعوبنا التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن الصراعات القديمة ما زالت مستمرة وتحرم قطاعات سكانية بأكملها من فرصة العيش في سلام وأمن. والحالة في الشرق الأوسط يجب أن تشكل لنا جميعاً مصدر قلق خاص حيث أنها تندر بالتحول إلى صراع أوسع نطاقاً. ويتعين مناصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني - وهو حق يضمنه القانون الدولي - إذا كان المراد إيجاد حل عادل ودائم لمشاكل المنطقة.

أما التوترات القائمة في العلاقات بين الهند وباكستان بشأن كشمير، فلا يجوز السماح لها بالاستمرار، نظراً لما تنطوي عليه من خطر لنشوب صراع نووي فاجع. وغيانا، بوصفها بلداً ملتزماً بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبوصفها صديقاً لهذين البلدين الآسيويين المهمين اللذين ينحدر منهما عدد كبير من أسلافنا، تود أن تشجعهما على مواصلة البحث عن حل نهائي للمشكلة.

إن عدم الاستقرار العالمي ينبع أيضاً من فشلنا في تنفيذ خطة التنمية، فبعد انقضاء ما يزيد على عشر سنوات من انعقاد مؤتمرات معنية بالتنمية، ما زلنا حتى الآن غير

سليهمنا بلا شك لنشق طريقنا قدماً. وإذا أتمنى أن تتكلم رئاسته بالنجاح، أود أيضاً أن أسجل امتناني لصاحب السعادة السيد هان سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا لقيادته لنا، في فترة زمنية من أصعب الفترات وأكثرها تحدياً. ويجب أن نتقدم أيضاً بآيات تقديرنا وشكرنا إلى الأمين العام الذي ساعدنا، طوال هذه الأشهر الماضية، في الإبقاء على التزامنا بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

ويسرنا أن نرحب بسويسرا عضواً تاماً في أسرة الأمم ونتطلع إلى القيام بالمثل حيال تيمور الشرقية عندما تأخذ مكانها بيننا.

إن النظام الدولي قد نُكب الآن بدرجة خطيرة من عدم الاستقرار إلى حد ينذر بتقويض - إن لم يكن بتدمير - العديد من دولنا. فنحن لا نواجه الإرهاب وحده بكل ما فيه من عنف مفرع، بل وعلينا أيضاً أن نتعايش مع أشكال أخرى من مظاهر الإرهاب، مثل الفقر والجوع والمرض، وهي ليست بأقل فتكاً، وإن كان أكثر صمتاً.

أما الصراع، سواء كان داخل الدول أو فيما بينها، فإنه يبرز بكل وضوح مدى سوء أداء أي اقتصاد في غياب التماسك السياسي والاجتماعي. فالانقسامات التي تمزق نسيج مجتمعاتنا - وهي انقسامات تنبع أساساً من النزاعات العرقية والعنصرية - لا تجهض فحسب، وبشدة، محاولاتنا للارتقاء بالصالح العام، بل إنها أيضاً تحول دون حلول السلام والهدوء الدائمين اللذين بدوئهما لن نكون قادرين إطلاقاً على تحقيق الازدهار.

والمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً ركزت انتباهنا على أهمية وجود نهج للشمول الاجتماعي يقوم على أساس الحقوق. ومع ذلك، فإن الالتزام بالسياسات الاشتمالية لا يقع على عاتق الدول وحدها وإنما يقع أيضاً على عاتق المجتمع المدني ككل. ذلك أن الفقر والتخلف يجري

وفي الوقت ذاته، فإن النقاش حول فوائد العولمة بدأ يتخذ طابع الاستقطاب على نحو متزايد. والعديد من البلدان النامية، على الرغم من جهودها الحثيثة في سبيل الإصلاح وإعادة الهيكلة، لم تشهد في الحقيقة أي تحسن ملموس في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان معدل النمو في معظم البلدان النامية أدنى بنسبة ٢ في المائة في التسعينات مما كان عليه في سنوات أزمة النفط أثناء عقد السبعينات. وبالمثل، وعلى الرغم من أن التقارير تفيد بأن عدد من يعيشون في فقر مدقع، أي على أقل من دولار واحد يوميا، تناقص في غضون السنوات الـ ١٥ الماضية، فقد زاد عدد من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم - وهو مبلغ لا يعتد به. وهكذا نرى أن الأرقام المتعلقة بالفقر ظلت مرتفعة في واقع الحال، رغم التحسن الذي طرأ على الدخل العالمي على مدى العقد الماضي، والذي بلغ متوسطه ٢,٥ في المائة سنويا.

وكان الوضع صعبا بصفة خاصة بالنسبة للدول الصغيرة. فعلى امتداد السنوات العشر الماضية، ظلت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي ينتمي إليها بلدي، تطبق تدابير إصلاح اجتماعي واقتصادي جسورة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في المنطقة حتى تستفيد من مزايا العولمة. وكانت النتائج مخيبة للآمال بوجه عام، وذلك يرجع في معظمه إلى صغر حجم بلدان الجماعة الكاريبية وموقعها الجغرافي، إلى جانب قاعدتها المحدودة من الموارد الطبيعية واعتمادها الشديد على التجارة الدولية. وكل هذا يجعل اقتصاداتها سريعة التأثر بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. وهذا الوضع يزداد تدهورا بفعل ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - الذي يعد ثاني أعلى معدل على مستوى العالم.

إن الدول الصغيرة، مثل دولنا في منطقة البحر الكاريبي، تحتاج إلى تعاون إنمائي يقوم على الثقة المتبادلة

مستوعبين تماما لما ينطوي عليه تزايد الترابط العالمي وعولمة الاقتصاد من آثار بالنسبة للتعاون الدولي. والمؤتمرات التي انعقدت مؤخرا في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ أعادت المجتمع الدولي إلى نقطة البداية في تقييم فعالية العمل الجماعي العالمي الذي يرمي إلى تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية والقضاء على الفقر. وينبغي لنا الآن أن نكون قد اقتنعنا تماما بأن العمل العالمي يظل عنصرا لا غنى عنه في عملية التنمية.

ومع ذلك، فإن العلاقة التي ينبغي أن تكون الأساس الذي ينطلق منه هذا العمل ليست واضحة بالقدر الكافي، الأمر الذي ما زال يشكل أماننا تحديا مرهقا. فإلى أي حد يمكن تحقيق المساواة في نظام قائم على قوة اقتصادية وعسكرية مختلة؟ وهل ستصبح السيادة يوما ما خاضعة لاحتياجات الصالح العالمي؟ وكيف يمكن الاهتداء إلى إجراءات موثوق بها للتدخل الدولي في الحالات المهددة بخطر انهيار هياكل اجتماعية واقتصادية وطنية؟ وما هو المزيد الذي يمكن القيام به حتى يصبح النظام التجاري الدولي الحالي مفيدا لجميع الدول وليس مقصورا على حفنة مختارة؟ وكيف يمكن جعل سياسات مؤسسات بريتون وودز أكثر استجابة لشواغل واحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص؟

وأعلم أنه لا توجد إجابات سهلة عن هذه الأسئلة. والواقع هو أن كل مؤتمر دولي وكل مناقشة عامة تجري في هذه الجمعية تجعلنا أكثر وعيا بمدى صعوبة إيجاد نهج توافقي لهذه القضايا. فالحوار والمشاركة يقابلهما باستمرار على الجانب الآخر محاولات متسارعة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل. ومع ذلك، فإن مقتضيات الاستقرار العالمي - سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي - تتطلب وجود علاقة أكثر تكافلا فيما بين الدول. وتزايد الثغرات على الحدود، الأمر الذي جعل جميع البلدان عرضة لالتقاط العدوى من الخارج، أصبح واقعا لا يمكننا تجاهله.

كلية، من شأنه أن يوفّر للدول النامية الدعم الهيكلي والاستراتيجي الطويل الأمد الذي تحتاجه. وتؤمل غيانا في إحراز التقدم في الأشهر القادمة على أساس القرار ٤٨/٥٥ بغية تحقيق قدر أكبر من التوقعات والاستقرار في التعاون الدولي التنموي.

ومن الواضح أن الفترة القادمة مشحونة بالمصاعب وأن بعض التحديات لم يسبق لها مثيل تاريخياً. ويجب مواجهة عدم الاستقرار وعدم التيقن اللذين يصيبان الكثير من المجتمعات حول العالم إن كان لنا أن نتحاشى الفشل. لذا يتوجب علينا إعداد الأمم المتحدة، التي هي أهم منظمة حكومية دولية موجودة تحظى بأكثر قدر من التأيد، لمواجهة هذه المشاكل. وببساطة لا يوجد مكان آخر غير الأمم المتحدة لحل هذه المشاكل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زلاتكو لاغومدزيجا، وزير الشؤون الخارجية في البوسنة والهرسك.

السيد لاغومدزيجا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأود من البداية الإعراب عن تهانني الحارة للسيد يان كافان على انتخابه رئيساً للدورة.

لقد أرغمتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأسوية على إعادة النظر فيما حققناه وفي قيمنا الحقيقية والروابط بين الفقر والتنمية والاستدامة واحترام حقوق الإنسان والتقدم الحقيقي. غير أنه من المؤكد أن الأهداف التي توخاها مقترفو تلك الجرائم لم تتحقق. لقد أصبح العالم أكثر اتحاداً وأكثر تصميمًا على مكافحة الإرهاب كخطر عالمي يتهدد قيم المدنية. وكانت النتيجة أن نما التعاون بين الخدمات المتخصصة والهيئات التابعة لمختلف الدول والمنظمات

والوفاء بالالتزامات. وأجدى الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون التركيز على سبل جديدة لتحقيق التوازن بين مقتضيات كل من العدالة والاقتصادات والبيئة، وذلك من أجل هئية فرص للاقتصادات الصغيرة وتجنب إثارة مشاعر الإحباط واليأس. كما ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ التام لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، للتخلص من عبء الديون في أشد البلدان فقراً. وبغية التصدي لتحدي التنمية، لا بد من إيجاد استراتيجية متكاملة لمعالجة مختلف عناصر هذه المشكلة.

لقد أصبح النمط السائد الآن - وبخاصة بعد انعقاد مؤتمر مونتيري - التحدث عن الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة. والواقع هو أن الشراكة إذا فهمت ونُفذت على النحو الصحيح يمكن أن تسهم في القضاء على الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، وكما أكد رئيس غيانا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ، فإن الشراكة بين الدول إذا كان لها أن تنجح، يجب أن تقوم على أساس الثقة والاحترام المتبادلين ومراعاة مصالح جميع الأطراف، وليس على الكيل بمكيالين. كما يجب إرساء أسس الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الإنصاف والشفافية، مع إيلاء الاحترام الكامل لقوانين بلداننا. وأخيراً، يتعين أن تكون الشراكات مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أكثر استرشاداً بفهم الأوضاع في بلداننا، وأقل اعتماداً على النهج النظري التجريدي في رسم السياسات. ولنقتبس من كلام الرئيس مباشرة إذ قال: "لن يتأتى التقدم إلا إذا ساد تفهم مستنير للشراكة".

لقد سعت غيانا في الأمم المتحدة إلى دعم فكرة إنشاء نظام إنساني عالمي جديد قائم على شراكة حقيقية للتعاون وذلك لقلقلها إزاء عدم كفاية أنماط التقدم الماضية والميل إلى ترك مسائل التنمية غالباً لقوى السوق. ومثل هذا النظام "المتفق عليه"، بمعالجته مشاكل السلام والتنمية بصورة

واليوم نحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى، أنه لا يمكن حل كل المشاكل إلا عن طريق الحوار القائم على الإرادة السياسية الطيبة. وانطلاقاً من هذا الموقف، انضمنا إلى الحرب ضد الإرهاب والجريمة المنظمة من كل الأنواع. كما دعمنا كفاحنا ضد الفساد بتحسين وتقوية مؤسسات دولتنا. كما جعلنا حكم القانون يتصدر جدول الأعمال. لقد قمنا بمجهود طيبة، وتحققت نتائج إيجابية، وهكذا برهنا على أن البوسنة والهرسك ليست منطقة حرام للتقدم.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يتصدر بناء المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وحماية ودعم الحقوق الإنسانية، أولوياتنا. وبعد الأحداث المأسوية الأخيرة والتغيرات العنيفة التي مرت بها البوسنة والهرسك، يشهد اعتقادنا بنموذج الديمقراطية والتنمية والسلام كأعمدة للتقدم والاستقرار لا في بلدي فحسب، بل وبين جيراننا وفي المنطقة كلها أيضاً. وليس سوى الحكم الصالح ذي المساهمة بقادر على إحداث التغيرات والتقدم للجميع.

ولسوء الحظ، ما زالت مخلفات الماضي الثقيلة تواجهنا وخاصة أن المقترفين الحقيقيين للجرائم التي اقترفت في البوسنة والهرسك، وهما رادوفان كاراديش ورايكو ملاديتش، ما زالوا طليقين. وفي لحظة مثولهما أمام العدالة، سيكون من الأسهل علينا بلوغ أهدافنا. ولهذا أود في هذا المنعطف أنؤكد أهمية تعاون كل الأطراف المعنية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي.

وفي الوقت ذاته، ندرك أن إضفاء الطابع الديمقراطي عملية طويلة الأجل أحياناً. بل إن بناء السلام بعد الصراع هو أكثر تعقيداً. إلا أننا نضع نصب أعيننا إنشاء بلد آمن مسالم مستقر ذي استدامة ذاتية، ولن نقف في منتصف السبيل. واليوم أصبحنا عضوا كاملاً في المجلس الأوروبي. وعاد اللاجئين والمشردون بأعداد في الفترة الأخيرة أكثر من

الدولية أيضاً. إلا أنه يجب علينا أن نستعد لمواجهة طويلة ومرهقة لهذا الشر الذي يهدد عصرنا.

في العام الماضي، حُقق لنا أن نركز جميعاً على أفغانستان. أما اليوم فنحن منشغلون أيضاً بالخطوات القادمة بشأن العراق كتهديد عظيم لاستقرار العالم وكملاجئ للإرهاب. ولحسن الحظ، وبعد عقد من كون أوروبا الجنوبية الشرقية، والبلقان بما في ذلك البوسنة والهرسك كقلب لتلك المنطقة بؤرة لمنطقة أزمة، فهي لم تعد محل تركيز الـ سي. إن. إن، نظراً للاستقرار المتزايد حالياً فيها.

ولقد حان الوقت للإشادة بالصورة الجديدة لبلادي، ولتغيير تصور المنطقة ككل، وهو تصور لم يعد يتفق وصورة "أشباه البلقان" التي اعتدناها. ويجب ألا تؤدي بنا انشغالاتنا الكبيرة بالعراق والشرق الأوسط وكشمير إلى أن ننسى أن أخبار منطقة البلقان طيبة. وكلنا نعمل جاهدين من أجل الانتهاء من مهمة الاندماج الكامل للمنطقة في كيانات الديمقراطيات الأوروبية وقيمها.

إن جهوداً كبيرة وتحقيقات ضخمة قد أُنجزت، ولكن علينا أن نتحلى بالصبر والعناية إلى أن يصبح الاستقرار مستداماً استدامة ذاتية وذلك عن طريق إيجاد العمل وإقامة العدالة وإنشاء المؤسسات العاملة التي ستقوي الديمقراطية الجديدة.

ونظراً للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في العام الماضي، واجهت دولتنا الضعيفة، حيث يشكل المسلمون الغالبية الدينية، ضغوط التمييز بسبب "صراع بين الحضارات". ولكن كما يعرف أعضاء الأمم المتحدة، أنتمي إلى دولة تمثل مفترق طرق الحضارات والديانات، حيث تعايشت حضارات مختلفة مدة قرون في تسامح واحترام متبادل.

والتهديدات، بل على أساس أحكام القانون الدولي والاحترام لكل الحقوق، ولحقوق الجميع.

وأود في ذلك السياق أن أؤكد تأييدنا للمزيد من الديمقراطية والتحديث في الأمم المتحدة. وتتطلب المهام والتحديات الجديدة المزيد من الكفاءة وترشيد الإنفاق والاشتراك الجغرافي المتساوي لكل الدول والشعوب في منظومة الأمم المتحدة. وتؤكد البوسنة والهرسك أيضا استمرار العمل في إصلاح مجلس الأمن، معدلين في عضوية المجلس بما يتفق ومعايير موضوعة بدقة، آخذين في الحسبان في التمثيل الجغرافي العادل، دون المساس بكفاءة تلك الهيئة من هيئات الأمم المتحدة.

وأود الآن أن أذكر باختصار أولويات البوسنة والهرسك اليوم.

لقد أثبتت البوسنة والهرسك في السنتين الماضيتين تصميمها على الانتقال من موقف متلقي المساعدات السلي من المجتمع الدولي إلى موقف المساهم في جهود المجتمع الدولي. وحقيقة أننا في وضع يمكننا، أو حتى نحتّم علينا، النظر في ضرورة القيام بدور أكثر فاعلية وإبداعا، وبالتالي تحمل جزء أكبر من المسؤولية، هي حقيقة يشهد عليها الاتجاه نحو تطبيع الأوضاع في البلد.

الإعمار جارٍ والتأهيل واضح في الاقتصاد والإصلاح الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية، وما إلى ذلك، وتنحى الإصلاحات الاقتصادية صوب إنشاء حيز اقتصادي واحد بغية تهيئة الظروف لتحسين التعليم، وبالتالي توفير فرصة لأجيالنا الشابة لتبقى في البوسنة والهرسك وتصبح الطليعة في تنميتها ومستقبلها.

ولقد استوفينا كليا تقريبا الشروط التي حددها الدليل التفصيلي للاتحاد الأوروبي، الذي نأمل أن يستهل قريبا دراسة جدوى لتوقيع البوسنة والهرسك على اتفاق

أية فترة أخرى أعقبت حربا. وبمعنى آخر، بلغت نسبة الممتلكات والمنازل والشقق التي أعيدت إلى اللاجئين والمشردين في كل أرجاء البوسنة والهرسك حوالي ثلاثة أمثال ما أعيد منها خلال السنوات الخمس السابقة. وأنشئ أو أصلح العديد من الطرق، والكثير من القرى والأسطح، وكذلك المساجد والكنائس.

وكان لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة الاستقرار، والممثل السامي، ومجلس تنفيذ السلام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من أعضاء أسرة المجتمع الدولي الموجودين في البوسنة والهرسك، إسهام كبير في تحقيق القدر الحالي من الاستقرار وإعادة البناء.

وعلى وجه الخصوص، نود الاعتراف بقيمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ودورها في استكمال التفويض الممنوح لها في خاتمة هذا العام. ويمثل إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها بغية بلوغ المستويات الدولية من الكفاءة التنظيمية والتزاهة المرفقية نجاحا واضحا. كما كانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أهم الذين قاموا بإرساء القواعد لوكالات فاعلة وديمقراطية ومستدامة لتطبيق القانون. وكان هذا عاملا أساسيا في المزيد من إنماء البوسنة والهرسك كدولة متعددة الأعراق، متسامحة وديمقراطية. ونحن نرحب بنقل المهام المتبقية في هذا المجال إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، وخاصة توسيع نطاق مسؤولية الاتحاد الأوروبي في مجال الإصلاح القانوني كأحد الأعمدة الرئيسية للاستدامة الذاتية وإضفاء الطابع الديمقراطي مستقبلا وعملية الإصلاح.

وينبغي ألا يكون هناك شك في قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامها الجديدة، وبذا تتصدى للتحديات المتزايدة لعالم سريع التغيرات. وعلى الأمم المتحدة أن توفر القيادة لبناء عالم يسوده الرخاء، لا يقوم بعد الآن على القوة

وإذا كان شعب بلدي - مسلمون وأرثوذكس وكاثوليك ويهود وآخرون، عاشوا تاريخيا بتسامح، حتى في بيئة غير ديمقراطية - الذي يبلغ تعدادة أربعة ملايين نسمة، لا يستطيع الآن أن يعيش في مجتمع ديمقراطي ومنفتح في وسط أوروبا، فإن السؤال المنطقي إذن بعد ١١ أيلول/سبتمبر هو: كيف يمكننا أن نوحّد وننظم ستة ملايين من البشر في كوكبنا؟

وبصفتي قادمًا من البوسنة والهرسك، تحرّكي قوة التفاؤل وقوة الرؤية التي تنشأها مع غالبية الذين لا يريدون أن يتكرر الماضي، ولكنهم مستعدون للكفاح من أجل المستقبل. فالوظائف، والعدالة للجميع، والتضامن، وأوروبا، من خلال إصلاحات ومؤسسات دولة قوية، هي بنود جدول أعمالنا اليوم. وإننا مصممون على ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وعضو البرلمان في كينيا، معالي الأونرابل مارسدين مادوكا،

السيد مادوكا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد بلدي، اسمحوا لي أن أتقدم بأخلص التهاني إلى السيد كافان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والخمسين.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر سلفه، السيد هان سونغ - سو، التي جاءت مدة ولايته في أصعب الفترات في التاريخ الحديث بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة. وإننا نقدر الطريقة الممتازة التي سبّر فيها أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بجهود وشجاعة ورؤية الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي ظل منارة للقوة والأمل. وإننا نحيه. فضلاً

الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والمشاركة. وقد مررنا بعملية كوننا هدفاً للجهود الدولية ونحن الآن شركاء في عملية جعل دولة البوسنة والهرسك قادرة على الاعتماد على نفسها اقتصادياً ومؤسسياً. وهذه مرحلة واحدة لا غير في عملية أصبح فيها في نهاية المطاف مالكين زمام التغيير في بلدنا.

وفي شراكة مع المجتمع الدولي، نعمل على وضع استراتيجية للاستقرار السياسي وبناء المؤسسات وبرنامج انتعاش اقتصادي بوصفه ذلك شرطاً مسبقاً لتنمية شاملة مستدامة. وتدخل المنطقة كلها، بما فيها البوسنة والهرسك، في مرحلة جديدة من الاستقرار وعملية التكامل الأوروبي، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نبقي يقظين. فأشباح الماضي، المتمثلة في التفرقة العنصرية والحروب، آخذة في التراجع.

وبعد محاكمات مجرمي الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في لاهاي، نرى الأمل في أن العدالة والمستقبل سيدفنان أخيراً المشاريع التي قامت على الإبادة الجماعية. ولهذا السبب يتعين علينا أن نتصدى على أساس يومي للذين يحاولون فتح صندوق رسم الخرائط الجديدة أو يدعون إلى حروب جديدة في المنطقة.

لقد استثمر حتى الآن قدر كبير من طاقة وجهود المجتمع المحلي والدولي إلى حد لا يسمح لنا حتى أن ننظر في أي شيء سوى استراتيجية للنجاح. وأي نوع من الاستراتيجيات النظرية لخروج المجتمع الدولي لا يمكن أن تستند إلا إلى استراتيجية نجاح في بناء دولة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والديمقراطية والأوروبية. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للمجتمع الدولي على ما كرسه من دعم من أجل تحقيق استقرار وتنمية دائمين في المنطقة.

العالمية أقل من ٢ في المائة. وفي الوقت الذي تواصل البلدان الصناعية تقديم إعانة كبيرة لقطاعها الزراعي، أُجبرت البلدان النامية على التوقف عن تقديم دعم مماثل. ويعني هذا، بالاقتران بالتعريفات الجمركية على التجارة والحواجر الجمركية، أنه لا توجد فرصة أمام منتجاتنا للتنافس مع منتجات الشمال. ولذلك، يجب أن نبني على الزخم الذي تحقق في الدوحة وكذلك على المبادرات المشجعة مثل قانون الفرص المتاحة ونمو أفريقيا، والترتيبات التجارية التي عقدت بين دول الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والكاريبي ومجموعة المحيط الهادئ لتمكين بلداننا من الاستفادة من الفرص المتوفرة في التجارة الدولية.

وتشهد بلدان نامية عديدة، بما فيها كينيا، تدفقا صافيا للمواد إلى الخارج، يعزى بصورة رئيسية إلى التزامات خدمة الدين. ونتيجة لذلك، توجد موارد أقل موجهة للخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر. ولذلك، ندعو إلى وضع معايير جديدة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكي تصبح مؤهلة لتخفيف عبء دين البلدان التي تواجه مستويات فقر مرتفعة وعبء دين ثقيل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بانو (توغو).

ولقد أدى إعلان قيام الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى إعادة إحياء آمال كبيرة في القارة الأفريقية. وأوضحت هاتان المبادرتان أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم.

وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد جلسة عامة رفيعة المستوى بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ يعترف بأهمية تلك المبادرة، التي تؤكد المبدأين التوأمين. ألا وهما الملكية والشراكة.

وتدعو كينيا إلى شراكة حقيقية في تنفيذ القرارات والالتزامات وبخاصة أهداف تنمية الألفية وتوافق آراء

عن ذلك، نود أيضا أن نرحب في الأمم المتحدة بسويسرا ونطلع إلى انضمام تيمور الشرقية.

وإذ نأتي من قارة ابتليت بعقبات عديدة، نعتقد أن دورة الجمعية السابعة والخمسين توفر لنا فرصة أخرى لنلقي نظرة ناقدة على التعهدات التي عدّدت في إعلان الألفية وأن نراجع ما أحرز من تقدم حتى الآن. فبعد عامين، ينبغي أن نقدم كشف حساب بالتزامنا تجاه الإعلان. وأخشى أن يتبين أننا قصرنا في حالات عديدة. فلم نفر بما تعهدنا به، ونتيجة لذلك فإن عديدين في العالم أكثر يأسا اليوم مما كانوا عليه قبل عامين. فقد علقوا آمالهم على رؤيتنا وصدقنا والتزامنا وشعورنا بطابع الإلحاح والهدف.

وقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات واجتماعات منذ التسعينات للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية. ولذلك، من المؤسف أن الإرادة السياسية الكافية لم تتوفر لتنفيذ القرارات التي انبثقت عن تلك المؤتمرات والاجتماعات. وجرى الالتزام بموارد هزيلة لتخفيف عبء الدين، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتنمية الموارد البشرية ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى.

ولقد أثبتت شبكة التمويل العالمية أنها غير كافية للتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية. وإن تراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر مسألة تثير القلق. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة، لم توفر الظروف في الساحة الدولية الدعم الكافي. وكبدية، يدعو وفد بلدي إلى قدر أكبر من التركيز على الإقراض بشروط ميسرة واستخدام أكبر للمنح.

فضلا عن ذلك، مالت ترتيبات التجارة العالمية إلى إفادة البلدان الصناعية. وحصّة أفريقيا الحالية من التجارة

ويود وفد بلادي أن يثني على الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، التي حولت لجنة المستوطنات البشرية إلى برنامج كامل يعرف الآن بمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأمانته مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ولا شك لدينا أن هذا الترفيع سيسر تنفيذ جدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

وتبين ميزانية الأمين العام البرنامجية للسنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة لا تزال تعتمد بصورة كبيرة على الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد قيد ذلك إلى حد كبير قدرة كل من المنظمتين على الاضطلاع بدورهما بفعالية نظرا لعدم كفاية الموارد ولوجود قاعدة للموارد المالية لا يمكن التنبؤ بها. ونحث الأمين العام على ضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتمويل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ويود وفد بلادي أن يهنئ سعادة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، بمناسبة تعيينه مؤخرا مفوضا ساميا لحقوق الإنسان. ونود أن نؤكد له تعاوننا الكامل، ونتطلع إلى التعاون معه تعاوننا وثيقا جدا. ونود في نفس الوقت أن نشيد بسعادة السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية السابقة، على قيادتها القديرة.

وتود كينيا أن تؤكد أهمية معاملة قضايا حقوق الإنسان على نحو متوازن. وتعيد هذه الجمعية التأكيد دائما "بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية، غير قابلة للتجزئة، ومتراصة، ومتشابكة، وبأن على المجتمع الدولي أن يتناول حقوق الإنسان إجمالا بإنصاف وعدل، فيتعامل معها جميعا على قدم

مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي اختتم مؤخرا.

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، أتاحت للمجتمع الدولي فرصة تجديد التزامه بالنهج القائم على الحقوق لإزاء برامج وأنشطة الطفل. وتبذل حكومة كينيا جهودا متواصلة لتحسين رفاه الطفل. وقد صدقت كينيا على اتفاقية حقوق الطفل ووقعت على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. كما صدقت كينيا أيضا على الصكوك التي تحظر تورط الأطفال في الصراعات المسلحة. ووضع البرلمان نظاما أساسيا شاملا للطفل دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتأخذ كينيا كذلك بسياسة لتطوير الطفولة المبكرة تحمي الأطفال منذ ولادتهم إلى سن السادسة.

ويسجل وفد بلادي مع القلق أن خفض تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان من جانب أحد المساهمين الرئيسيين سيكون له أثر سلبي على البرامج السارية في كثير من البلدان النامية. وما زال الصندوق يضطلع بدور حاسم في تقديم المساعدة إلى أكثر الأفراد ضعفا في المجتمع، غيت النساء والمراهقين. ونأمل في استعادة التبرعات في المنظمة إلى مستواها السابق واستمرار زيادتها بوصفها أمرا ملحا.

وفيما يتعلق بمركز الأمم المتحدة في نيروبي، يرحب وفد بلادي بالتحسينات في مستوى استخدام مرافق المؤتمرات. ونشجع الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عقد جميع الاجتماعات والقيام بجميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة والمسائل المتصلة بالمستوطنات البشرية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بغية استخدام المرافق الممتازة هناك وزيادة تعزيز دور المنظمة في جميع المسائل المكلفة بها وفقا لقاعدة المقر.

كان تطورا أثلج صدرنا. وتتضمن التطورات الإيجابية الأخرى صوب إرساء السلام الدائم في أفريقيا التوقيع على اتفاق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا، وإجراء انتخابات سلمية في سيراليون بعد سنوات من الحرب الأهلية المريعة، والجهود المستمرة من أجل تحقيق المصالحة بين الفصائل المتحاربة في الصومال. ونرحب كذلك بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في أنغولا. وستواصل كينيا جهودها في مجال الوساطة في المنطقة وفي القارة ككل.

أما بالنسبة للموضوع الهام وهو إصلاح مجلس الأمن، فتطالب كينيا بالتعجيل بإتمام المفاوضات الرامية إلى تحقيق التمثيل المنصف وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وإنشاء مجلس السلم والأمن كجهاز هام في الاتحاد الأفريقي الجديد، فإنه يتوجب على أفريقيا الآن أن تضطلع بالدور اللائق بها في مسائل السلم والأمن الدوليين. وقد حان الوقت لكي تحتل أفريقيا المركز السامي التي تستحقه في مجلس الأمن.

وتؤمن كينيا بسيادة القانون وستدعم جميع الجهود الصادقة التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. ونناصر تسوية النزاعات بالطرق السلمية من خلال الجهود الإقليمية والمحكمتين الدوليتين ومحكمة العدل الدولية. وتؤيد كينيا تأييدا تاما المعلم التاريخي لاعتماد نظام روما الأساسي عام ١٩٩٨ ودخوله حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. إن الإفلات من العقاب في جرائم الحرب الخطيرة يشكل إنكارا للعدالة لا بد من إنجائه.

وشهدنا عام ٢٠٠١ أكثر أشكال الإرهاب الدولي تدميرا في الهجمات الإرهابية المتعددة في ١١ أيلول/سبتمبر. وكينيا، بوصفها بلدا واجه هجوما مماثلا عام ١٩٩٨، تؤمن إيماننا راسخا بأنه لا يمكن تبرير الإرهاب أبدا مهما كانت ظروفه. ونؤيد تماما تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣

المساواة وبنفس القدر من التركيز.“ (القرار ١٦٥/٥٦، الفقرة ٧ من الديباجة)

وأخشى أن الأمر لا يسير على هذا المنوال دائما.

وهناك قلق حقيقي من التأكيد الزائد عن الحد على الحقوق السياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. مثل الحق في التنمية. وهذه قضايا جوهرية لا يمكن للمجتمع الدولي بعد الآن أن يتحمل الاستخفاف بها وهو يسعى إلى القضاء على الجوع والفقر وضمان معيار عادل للمعيشة لجميع الأفراد.

وترى كينيا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بدور قيادي في ريادة المبادرات الإنمائية كما توخاها الميثاق. ونرحب بالتقدم الذي سبق تحقيقه في إعادة تنظيم وإنعاش الجمعية العامة. وعلى هذا الجهاز الآن أن يسترد دوره القيادي في تركيز المناقشة وتشكيلها فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية العالمية.

وبالنسبة لقضايا الأمن العالمي، فلكنيا سجل حافل بالمشاركة في عمليات حفظ السلام. وكينيا الآن سادس أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. ويسرنا بالأخص أن نكون ممن يُنسب إليهم نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية وسيراليون وعلى الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

ولا بد من التأكيد بشكل أكبر على نشر أعداد كافية من القوات في البعثات في أفريقيا. ونود بصفة خاصة أن نشهد دعما أكبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن أفريقيا قارة مزقتها الصراعات وعدم الاستقرار. ومع ذلك، يشجعنا كثيرا التقدم الذي أحرز مؤخرا في حل بعض هذه الصراعات. وبصفة خاصة، فإن توقيع بروتوكول بين حكومة السودان وجيش/حركة التحرير الشعبية السودانية في ماثاكوس، كينيا، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢،

وبالاتجاه في عمل الأمم المتحدة. إن تقاريره السنوية المتبصرة والمحفلة بالمعلومات عن عمل الأمم المتحدة تبين بجلاء أن المنظمة تتحرك في اتجاه ينبغي أن تركز فيه بشكل أكبر على السعي إلى تحقيق النمو المعجل والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي للأمم الفقيرة المحرومة.

لقد شهد العالم عددا من التطورات منذ المناقشة العامة الأخيرة. وإن كان بعض هذه التطورات إيجابيا بصورة نسبية ومدعاة للتفاؤل، فإن بعضها الآخر، وهو الأغلبية، كان مسببا للإحباط ويلقى بظلال قاتمة على آفاق التقدم لأجل طويل، لاسيما في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم.

وبينما أتكلم الآن، على سبيل المثال، هناك ست دول في جنوب أفريقيا، من بينها ملاوي، تعاني من أزمة غذائية حادة تهدد الحياة بسبب نقص محاصيل الغلال نتيجة للجفاف. فهناك نحو ١٣ مليون نسمة في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق يواجهون نقصا حادا في الأغذية، الأمر الذي يهدد بحدوث مجاعة واسعة النطاق وزيادة انتشار المشاكل الصحية المصاحبة لها. وإن ما نراه هنا بوضوح هو استمرار التدهور في الأوضاع المترتبة على حالة الفقر العام واشتداد الخنة الإنسانية لسكان المناطق الريفية في تلك البلدان. ولا نغالي إذا قلنا أن انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى كارثة أمنية وصحية شاملة في المنطقة برمتها، خاصة في ضوء حقيقة أن الجنوب الأفريقي يعتبر الآن مركزا للانفجار العالمي الناجم عن انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. والأزمة الغذائية الحالية في هذه المنطقة دون الإقليمية هي الأكثر حدة من نوعها منذ سنوات بعيدة. وتهدد تلك الأزمة بإلحاق ضرر هائل بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجتمعات كاملة، وتهدد كذلك الاستدامة المالية والاقتصادية للأطر المؤسسية وأطر صنع السياسة العامة للتنمية المستدامة الجاري تنفيذها في الوقت الحالي.

(٢٠٠١)، وقد صدقنا بالفعل على الاتفاقيات الاثني عشرة لمكافحة الإرهاب. وتجري في الوقت الحاضر عملية مواءمة هذه الاتفاقيات مع القوانين الوطنية.

وفي الختام، فإن كينيا تتطلع إلى التزام أكبر ببناء عالم أكثر ازدهارا وأمانا للجميع. فمصير البشرية يرتبط ارتباطا وثيقا رغم الحدود الوطنية. والأحداث العالمية قد أوضحت بجلاء أن آثار الجهل والفقر والمرض وعدم الأمان في منطقة أو بلد واحد يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على رفاه باقي العالم. فلنعمل معا من أجل بناء عالم يعيش فيه الجميع في سلام وازدهار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي الأورابل ليليان باتل، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية ملاوي.

السيدة باتل (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية ملاوي، وبالأصالة عن نفسي، أهنيئ الرئيس كافان قهنثة حارة على انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على ثقة من أننا في ظل قيادته الرشيدة، التي يعززها نهج عملي في إدارة أعمال هذه الدورة، سنتمكن من زيادة تعزيز المكاسب التي تحققت في السابق بشأن قضايا مختلفة، ومن تعبئة العزم الدولي المتجدد والإرادة السياسية لإعادة بث الروح في سعيينا المستمر للبحث عن حلول واستجابات مناسبة للعديد من التحديات الملحة التي تهدد بقاء البشرية ذاته.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد إشادة خاصة بسلفه، السيد هان سونغ - سو ممثل جمهورية كوريا، على حسن إدارته لأعمال الجمعية العامة خلال فترة رئاسته.

وفضلا عن ذلك، أود أن أسجل شكر بلادي وتقديرها الخاص للإسهام القيم للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي بث زخما جديدا وشعورا أقوى بالغرض

الخالص وتقديري العميق للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية والحكومات، مثل حكومات الاتحاد الأوروبي، وحكومات إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والحكومات الأخرى الصديقة، التي قامت معا بتمويل ما يقرب من ٧٥ في المائة من إجمالي إمدادات الإغاثة الطارئة التي تلقتها ملاوي حتى الآن. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على المساعدة التي قدمتها في حينها، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة المقيمة، على قيامها بتنسيق خدمات الإغاثة وتديرها خلال ساعة المحنة التي نمر بها.

وبشكل خاص، وبالنسبة عن مجموعة البلدان الستة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المتضررة بالجماعة، تود حكومة ملاوي أن تتقدم بالشكر إلى الأمين العام وإلى أسرة الأمم المتحدة على النجاح في تنظيم النداءات الوطنية الموحدة لمواجهة الأزمة الإنسانية في الجنوب الأفريقي، والتي أطلقت هنا في مقر الأمم المتحدة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ونحن ممتنون لنتيجة النداء، ونود أن نتقدم بنفس مشاعر التقدير إلى جميع الحكومات والمنظمات المانحة التي قدمت تعهدات وقطعت التزامات حيال تمويل متطلبات النداء.

وإضافة إلى ذلك، نرحب ونشيد بتعيين الأمين العام في الوقت المناسب للمدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي، السيد جيمس مورس، مبعوثه الخاص للأزمة الإنسانية في الجنوب الأفريقي. وقد أدت الاجتماعات والمشاورات الشخصية التي عقدها السيد مورس مع رؤساء دول وحكومات البلدان الستة في الجنوب الأفريقي وجولته في المنطقة دون الإقليمية إلى تبادل مفيد في الآراء على مستوى عال سيشكل أساسا هاما للتصدي لمشكلة انعدام الأمن

وفي حقيقة الأمر، إن جنوب القارة الأفريقية ينفرد بمواجهة أزمات إنسانية مختلفة ومتعددة الأوجه لا تنشأ عن الحروب الأهلية فحسب، بل تعزى أيضا إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وكوارث طبيعية أخرى. ومن المؤكد أن الأزمة ستقوض العديد من المكاسب التي تحققت في قطاعات كثيرة في السابق، وخصوصا للأهمية المحورية التي يمثلها الإنتاج الزراعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي والعمالة الريفية في معظم البلدان المتضررة.

ولقد وضع نقص الأغذية مزيدا من القيود الخطيرة على قدرات تحصيل الإيرادات المنخفضة بالفعل في البلدان المتضررة، الأمر الذي يضطرها إلى اقتطاع مخصصات الميزانية من الخدمات الأساسية للقطاع الاجتماعي بغية تمويل الواردات الضخمة من الغلال اللازمة لسد النقص في الإنتاج المحلي، مما يحرم احتياجات قطاعية أخرى لا تقل أهمية من التمويل اللازم. ومن المؤسف أن موسم الحصاد التالي، الذي يحين بعد ثمانية أشهر، قد لا يحمل أملا كبيرا إذا ما تكررت دورة الجفاف، التي تعتبر هي العامل الرئيسي.

وتعاني ملاوي بداية نقصا حادا في الحبوب يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن خلال عامين اجتماع خلاهما الجفاف ونقيضه من الأمطار والسيول الجارفة. ونحتاج إلى هذه الكمية من الحبوب بشكل عاجل لمواجهة حالة المجاعة المتفاقمة بسرعة والتي يتوقع أن يتضرر منها ٣,٢ مليون نسمة. وقد أعلن فخامة الرئيس، الدكتور باكيلى مولوزي، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أن النقص الحالي في الأغذية يمثل كارثة وطنية، ووجه نداء وطنيا ملحا لتقديم المساعدة الطارئة، وهو النداء القائم حتى يومنا هذا.

وكانت الاستجابة لهذا النداء من جانب مجتمع المانحين، المحليين والدوليين على حد سواء، مشجعة. وبالنسبة عن حكومة ملاوي، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني

الدولي المعني بالسكان والتنمية، وفي منع انتقال عدوى الفيروس/الإيدز من الأم إلى الطفل. ونحن ناشد المانحين والمؤسسات المتعددة الجنسيات إعادة النظر في قراراتهم ومواصلة تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

علاوة على ذلك، ناشد المؤسسات المانحة المتعددة الأطراف والبلدان الصناعية أن تمنح قدرًا أكبر من إعفاءات الديون وشطبها. وعلى الشركات عبر الوطنية التي تحصل على أرباح كبيرة من عملياتها التجارية في البلدان الفقيرة، مسؤولية أخلاقية للاستثمار في الوقاية من الفيروس/الإيدز وتقديم الرعاية والدعم والعلاج. ويجب أيضا على الشركات الدولية للعقاقير أن تظهر تعاطفا أكبر من خلال توسيع مجال توزيع العقاقير المضادة للفيروس وأيضاً الأدوية الأخرى التي تساعد على إبقاء المرضى على قيد الحياة، بما في ذلك تنازلات كبيرة فيما يتعلق بتخفيض الأسعار والمنح الطوعية. ونحن نلاحظ مع الامتنان الخطوات الإيجابية التي اتخذتها بعض شركات الأدوية في ذلك الاتجاه.

وتسلم حكومتي بالدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعبئة الدعم والموارد لعملية التنمية في البلدان الفقيرة. ولكن لا يكفي مجرد عقد مؤتمر تلو الآخر من دون متابعة فعالة وآليات تنفيذ. ولذلك فهناك حاجة إلى عمليات عالمية داعمة من شأنها أن تضمن تقصير الفترات الزمنية بين إقرار برامج العمل وتنفيذها.

ونحن نأمل أن يعزز إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا في الأمانة العامة للأمم المتحدة المشاورات المنتظمة والمتابعة الأوثق لبرامج العمل المتفق عليها لضمان إنجازها. وتتضمن برامج العمل هذه إعلان بروكسل، وبرنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والتزامات أخرى ناجمة عن الدوريتين الاستثنائيتين للجمعية العامة اللتين عقدتا

الغذائي في المستقبل. ونحن نتعهد بأن نعمل معه وأن نقدم له كل الدعم والتعاون الضروريين لإنجاز المهام الموكلة إليه.

وتواصل المستويات العالية للفقر والكارثة المتنامية العمق لوباء الفيروس/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى التي تصيب شعبنا إلحاق الضرر بالسكان في البلدان النامية وخاصة في أفريقيا. فنحن لا نحصل على أية إغاثة حسب التقارير السنوية لعام ٢٠٠٢ التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية ومنظمة الصحة العالمية، والتي تعطي بياناتها الإحصائية التوضيحية والحقائق الدامغة صورة عن التفاعل الذي لا يكل والسيء والمعقد بين الفقر الهيكلي والانتشار المذهل للفيروس/الإيدز في البلدان الفقيرة. وتحدد الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك ملايين أخرى من البشر عبر السنوات القليلة القادمة.

وبوصفنا موطننا لواحد من أكبر أعداد ضحايا وباء الفيروس/الإيدز في العالم، يحتاج الجنوب الأفريقي إلى اهتمام أوثق وإجراءات ملموسة، إضافة إلى التزامات أكبر للموارد من المجتمع الدولي، للمساعدة في بناء قدرة مستدامة على التصدي للقضايا الخطيرة المتمثلة في الفقر ومعدل الوفيات الزائد نتيجة للفيروس/الإيدز والملاريا والسل وأمراض أخرى. وهذه قضايا شديدة الحساسية وينبغي للمجتمع الدولي المانح أن يستعرض، بصفة طارئة، القضايا الأخلاقية الصعبة والخيارات المتعلقة بها.

ومما يثير القلق الشديد أن بعض الدول الأعضاء والمؤسسات المانحة قد اتخذت فجأة نهجا يقلل إلى أبعد حد من الدور الرئيسي الذي تؤديه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في التصدي للمشاكل الصحية في البلدان النامية. ولسنا في حاجة إلى أن نذكر هذه الجمعية بالأهمية الشديدة لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في التصدي لوباء الفيروس/الإيدز، وفي تنفيذ برنامج العمل الذي أقره المؤتمر

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ تيمور الشرقية شعباً وحكومة على نيل الاستقلال بعد قرون طويلة من القهر المشين. وترحب حكومتني أيضاً بعضوية تيمور الشرقية المرتقبة في الأمم المتحدة.

وفي نفس السياق، أهنئ سويسرا على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. إن أهمية هذا التطور التاريخي للهيئة العالمية لا يمكن المغالاة فيها، خاصة بالنظر إلى الإسهامات العالية القيمة التي قدمتها سويسرا حكومة وشعباً عبر السنوات لتطوير الشؤون الإنسانية الدولية وشؤون حقوق الإنسان بصورة تدريجية.

وتشعر حكومتني بالقلق حيال سفك الدماء بدون توقف في الشرق الأوسط، خاصة المذبحة العقيمة التي طالت الأبرياء. ونحن نشجع كلاً من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على إعطاء السلام فرصة من خلال الحوار. وندعو، على وجه الخصوص، إلى وقف الأعمال العدائية والاستفزازات وأعمال التحريض التي لا تؤدي إلا إلى إشعال حالة الصراع الدقيقة.

وتؤمن ملاوي بمبدأ عالمية حقوق الإنسان. وأحد الحقوق الأساسية أن كل عضو في المجتمع العالمي يمكنه الاستمتاع بحقه في حرية الانتماء. وبناء على ذلك، وبروح من المصالحة، تؤمن ملاوي بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد النظر بصورة جديدة في مسألة إعادة قبول جمهورية الصين. وينبغي السماح لأكثر من ٢١ مليون نسمة هم شعب تايوان بالاشتراك بحرية في شؤون الأمم المتحدة بدون أية إعاقة، إذ أن هذا هو ما تمثله هذه المنظمة. وقبل كل شيء أثبتت تايوان من خلال نموها السريع في القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أنها قادرة على تقديم الكثير لصالح البشرية عبر الأمم المتحدة.

مؤخراً والمعنيتين بالفيروس/الإيدز والأطفال. ومن الضروري القيام بمحاولة جادة للربط بين الالتزامات والناتج المتفق عليها لبرنامج عمل بروكسل وتوافق الآراء في مونتييري بغية استحداث قاعدة موارد غنية لتنفيذ خطة جوهانسبرغ للعمل من أجل التنمية المستدامة.

وهناك مشاكل وتحديات أخرى رئيسية تواجه البلدان الفقيرة وتعيق تقدمها وقد غطيناها بشكل مكثف فيما سبق ونوقشت في الجمعية ومحافل دولية عديدة أخرى ولكن بعضها يستحق الذكر مرة أخرى. إن انتقال البلدان الفقيرة من الاعتماد المتواصل على الإحسان الدولي إلى الاعتماد على الذات يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض العوامل مثل التجارة الحرة والمفتوحة. ومن الضروري أن تحصل السلع الزراعية الأساسية وبيع أساسية أخرى من البلدان النامية على إمكانية الوصول إلى الأسواق الغربية بدون أي عوائق غير ضرورية. ومن المفارقة ومن غير المقبول أخلاقياً أن تصل منتجات من الغرب بحرية إلى أسواقنا ولكن العكس لا يحدث. إن التجارة الحرة طريق ذو اتجاهين، ويجب بذل كل الجهود لضمان أن تظل كذلك.

ومن باب التفاؤل نرحب بالتقدم الذي يستحق الإشادة والذي تم إحرازه في جهود حل بعض الصراعات في أفريقيا. وهذا يحمي الأمل في استعادة الاستقرار وفرصة إحلال السلام الحاسم في القارة في نهاية المطاف. إن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٤ نيسان/أبريل من هذا العام في أنغولا واتفاق السلام الموقع في ٣٠ تموز/يوليه بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يمثلان معلمين تاريخيين يستحقان الذكر في إنهاء الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. وإنني على ثقة بأن الأمم المتحدة ستستخدم هذا الانفتاح للمضي قدماً إلى الأمام، كما فعلت دائماً، لتقوية اشتراكها واشتراك المجتمع الدولي في ترسيخ تلك الاتفاقات ورصد تنفيذها عن قرب.

تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأنكم ستترأسون هذه الجمعية بالكفاءة والتفاني المطلوبين حتى ننجز جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

كما أننا نغتنم هذه الفرصة لنعرب لسلفكم عن تقديرنا الصادق على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين لهذه الجمعية العامة.

لقد اجتمعنا هنا قبل عام في مدينة تثن من مأساة مروعة دفعت المجتمع الدولي إلى توحيد صفوفه في الحرب على الإرهاب الدولي. وكان رد العالم على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يتسم بالإدانة الكاملة للإرهاب بجميع أشكاله وبالتعهد التام بتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن الدولي سريعا وحاسما في اتخاذ لقرار يركز على منع تمويل الإرهاب وحرمان الإرهابيين من أي ملاذ آمن للعمل منه. ومن المؤسف أن الإرهاب لا يزال حتى اليوم أحد أكبر التهديدات التي تواجه الأمن البشري. ولذلك يعيد كمنولث دومينيكا التأكيد ثانية على التزامه بمحاربة الإرهاب الدولي وبضمان القضاء على قنوات تمويل الأنشطة والجريمة الدولية المتعلقة بالإرهاب بشكل دائم.

وتبذل حكومتي كل جهد من أجل التنفيذ الناجح لقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالرغم من الموارد البشرية والمالية المحدودة. وتشمل التدابير التشريعية التي تم وضعها إصدار قانون تبادل المعلومات، الذي يعالج بعض شواغل المجتمع الدولي كما عبر عنها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأصدر برلمان دومينيكا هذا القانون في كانون

إن أفريقيا على عتبة بداية جديدة تهدف إلى الابتعاد الدائم والحقيقي عن الأخطاء والزلات السياسية للعقود الخمسة الماضية. ويوفر نشر مخطط التنمية، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، دليلا تفصيليا شاملا وواضحا ومركزا جدا على التنشيط الاقتصادي للقارة الأفريقية. وتشمل الشراكة الجديدة، بوصفها إطارا للتنمية، تدابير وأعمالا واسعة النطاق تعكس رؤية جديدة لمتطلبات التنمية طويلة الأجل، وكذلك المشاركة البناءة والمفيدة في الإدماج الإقليمي الفعال لأفريقيا في النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

لذلك من دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي مستعد لدعم هذا الإطار العملي الناشئ حديثا للشراكة وملكية التنمية في القارة. وأود أن أشجع شركاءنا الإنمائيين مرة أخرى على الانضمام إلى هذا الجهد ودعم مسعى أفريقيا الجديد من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي الختام، تود ملاوي وغيرها من البلدان الأفريقية أن تعرب عن امتنانها العميق لزعماء بلدان مجموعة الثمانية على إعلان تأييدهم المطلق للشراكة الجديدة. ونحن ممتنون لمجموعة الثمانية على وضع خطة عمل أفريقيا في مؤتمر القمة الأخير الذي عُقد في كناناسكيس، بكندا، والتي ستكون البرنامج المستخدم في تعزيز التعاون والشراكة بين أفريقيا والبلدان الصناعية في مجموعة الثمانية. ونحن على ثقة بأن تضافر الإسهامات والدعم الدولي القوي لهذه الشراكة الجديدة سوف يرسى الأساس المتين للنمو والتقدم، وأيضا للسلم المستتب والاستقرار السياسي في أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد اوسبورن ريبيري، وزير الشؤون الخارجية في كمنولث دومينيكا.

السيد ريبيري (دومينيكا) (تكلم بالإسبانية): يضم كمنولث دومينيكا صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في

الاقتصادي والتنمية. وباءت بالفشل جميع المحاولات المبذولة حتى الآن لترع اسم بلدنا من تلك القائمة، بالرغم من تنفيذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق أفضل الممارسات في قطاع الخدمات المالية.

ومع ذلك، يلتزم كمنولث دومينيكا بالمكافحة العالمية لغسل الأموال وهو مستعد للتعاون مع المجتمع الدولي في مبادرته لمكافحة غسل الأموال. وسن البرلمان عددا من القوانين الجديدة لتشريع سياساته المناهضة لغسل الأموال. كما أنشأ كمنولث دومينيكا وحدة للاستخبارات المالية وهيئة لمراقبة غسل الأموال بغية ضمان خلو قطاعنا للخدمات المالية من غسل الأموال.

وفي الوقت الذي أحاطبكم فيه يواجه بلدي إحدى أشد الفترات العصيبة في تاريخه. فالكساد في الاقتصاد العالمي، وتأثير أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على وضع مالي متدهور أصلا، واستمرار الصعوبات في الاندماج في نظام تجاري متعدد الأطراف في عالم معولم، والانخفاض السريع في المساعدة الإنمائية الخارجية أمور أثرت بلا شك على أدائنا الاقتصادي بطريقة سلبية إلى حد مخيف.

ولم يعد لدينا أي خيار آخر سوى اتباع برنامج للاستقرار والتكيف، لم ينجح، بالرغم من موافقة صندوق النقد الدولي، في منع المعارضين، بما في ذلك نقابة الخدمات العامة، من التظاهر في الشوارع.

وينبغي أن يشكل نجاح هذا البرنامج الأساس لنمو مستدام أكبر في الإنتاج والعمالة، وفي الحد من الفقر أيضا. ولكننا ندرك التكاليف المصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج. وطولب شعب دومينيكا بتقديم تضحيات مؤقتة ولكنها باهظة من أجل وضع بلدنا على طريق الانتعاش.

ونود أن نعرب عن تقديرنا في هذا المنتدى للدعم المقدم لكومنولث دومينيكا على الصعيد الإقليمي الكاريبي في

الثاني/يناير ٢٠٠٢، في حين أنه سيتم قريبا عرض مشروع قانون عليه لمنع تمويل الإرهاب.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للمبادرات التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب، والكمنولث، والاتحاد الأوروبي، وبلدان ومنظمات أخرى لمساعدة البلدان النامية في تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويأتي البدء التاريخي بإنفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليخطو خطوة أخرى في الحرب على الإفلات من العقاب حيال جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويدل انضمام كمنولث دومينيكا إلى هذا النظام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على تأييدنا لإنشاء محكمة دولية دائمة تحاكم مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. وفي هذا الصدد، لا بد أن تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى منع الجرائم المتصلة بالإرهاب التي قد تُرتكب محليا ولكن بعواقب عالمية وخيمة والمعاقبة عليها.

لم يكن الوضع الدولي، خاصة التطورات في الاقتصاد العالمي، مؤاتية لفرص النمو في دول صغيرة مثل كمنولث دومينيكا، الذي يظل اقتصادها صغيرا ومنفتحا وزراعيًا في أغلبه، وهو ضعيف للغاية أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية. ورغم أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد ولت إلا أن الضرر البالغ الذي أصاب اقتصادات البلدان الكاريبية الصغيرة ما زال واضحا. وكان أشد الضرر قد أصاب قطاع السياحة، فهو أحد أكثر المجالات قدرة على الإسهام في تنمية دومينيكا الاجتماعية والاقتصادية.

وكان هناك تأثير سلبي على نمو قطاعنا المالي الخارجي، وهو مساهم آخر محتمل في تنوعنا الاقتصادي، بسبب إدراج بلدنا في قائمة البلدان والأقاليم غير المتعاونة التي أصدرتها فرقة العمل المالي التابعة لمنظمة التعاون

السعيدة، بالنظر إلى أن لدينا ٢٢ معمرًا يتجاوز عمر كل منهم المائة، من بين سكاننا البالغ تعدادهم ٧٥ ٠٠٠ نسمة. وأود أن أشير على وجه التحديد إلى أطول الأشخاص عمرا في العالم، وهي امرأة دومينيكية تدعى السيدة إليزابث إسرائيل، ويشار إليها على سبيل الملاحظة باسم ما بامبو، التي يُدعى بأن عمرها ١٢٧ عاما.

ويجب الإعراب عن التقدير لمنظمات المجتمع المدني من قبيل الرابطة الدولية لمساعدة المسنين على ما تقوم به من محاولات قوية لمعالجة المسائل التي تمس كبار السن. وبوصفنا أسرة من الدول، فقد وضعنا أهدافا واستراتيجيات وإجراءات سعيا لتحقيق حياة أفضل للأطفال في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وبوصف كمنولث دومينيكا من الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل فإنه ما زال على التزامه بكفالة حماية حقوق الطفل واحترامها. فالأطفال من أئمن مواردنا.

وقد انعقد مؤتمر مونتيري المعنى بتمويل التنمية في شهر آذار/مارس من هذا العام، واستقبله المجتمع الدولي بالترحاب بوصفه "نقطة تحول في نهج التعاون الإنمائي". واعتُرف في مونتيري على نطاق واسع بأنه لكي تكون المساعدة الإنمائية فعالة فإنه يتعين على كل من الجهات المانحة والمتلقي أن تكون لها نفس الأهداف المتمثلة في التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر ومن ثم القضاء عليه في نهاية المطاف.

ونشيد بالالتزام الذي أعربت عنه حكومات المانحين الرئيسيين إزاء توافق آراء مونتيري. بيد أن ما نرجوه هو التوزيع العادل لمبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٢ بزيادتها. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن "الميثاق الجديد للتنمية العالمية" الذي اقترحه الرئيس جورج دبليو

هذه الآونة الصعبة، وتنتطلع إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه في وقت قريب.

وقد ذكرنا الأمين العام في العام الماضي، بينما اهتمام العالم موجه إلى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بأن أيا من المسائل التي كانت تواجهنا في ١٠ أيلول/سبتمبر لم تفقد شيئا من أهميتها الملحة. بل إن تقويم الأمم المتحدة في العام الماضي كان حافلا بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة الخاصة، التي انعقدت كلها لتناول مشاكل ومسائل ذات أهمية عالمية وتمس الحياة اليومية لشعوب الأمم المتحدة. ومع أن من الصحيح أن تلك المسائل جارية وهم صغار الأعضاء في هذه الهيئة، فإن الكثيرين منا مع الأسف يفتقرون إلى القدرة أو الوسيلة اللازمة لكفالة تمثيلهم تمثيلا فعالا، ليس في المؤتمرات فحسب، بل وأهم من ذلك في اللجان التحضيرية التي تسبق المؤتمرات. لذلك فإنه ليس من قبيل المصادفات أن الدول التي تفيد أقل فائدة منها هي في غالب الأحيان أصغر الدول وأقلها نفوذا.

وقد حاولت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل معالجة المسائل التي تؤثر في أضعف عناصر مجتمعاتنا. واختُتمت الجمعية العالمية في نيسان/أبريل بخطة عمل للتنفيذ من قبل المجتمع الدولي. وفي البلدان الصغيرة مثل كمنولث دومينيكا لا بد أن يشمل هذا التنفيذ بالضرورة الاعتراف بأن كبار السن هم أعمدة مجتمعاتنا، وأنهم يقدمون إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية لدينا.

وقد وضعت حكومتي سياسة وطنية للمسنين تسعى لكفالة توفير الرعاية الوقائية لكبار السن وإتاحة الفرصة لهم لمواصلة الاشتراك في تنمية دولتنا. وحظينا منذ أسابيع قليلة بشرف استضافة الاجتماع الإقليمي السنوي العاشر للرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وكانت تلك من المصادفات

جوهانسبرغ ونحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بنجاح تنفيذ كافة الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

والزيادة في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أشرت إليها مسبقاً، ضرورة إذا نُظر إليها في سياق تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لاستراتيجيات التنمية. فمن المسلم به أن الاقتصادات المفتوحة الصغيرة في هذه الدول الصغيرة تتطلب وسائل فعالة، منها الموارد المالية، لمعالجة الآثار السلبية للعولمة وتحرير التجارة، ولتعزيز التنمية المستدامة.

ويدرك كمنولث دومينيكا بشدة ضخامة التحديات التي تواجه مسعانا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فبلدنا له تاريخ في السعي الحثيث على طريق تنمية وطنية مهتدية بالتنمية المستدامة. وسوف تكتمل في وقت قريب خطة متكاملة للتنمية، يُضطلع بها بمشاركة من خليط متنوع من أصحاب المصلحة ومن القطاعات، ستزودنا بإطار يمكننا من خلاله التصدي لمواطني الضعف المادية والاقتصادية والاجتماعية على نحو متكامل.

وتود حكومتي اليوم أن تسجل رسمياً تقديرها للالتزام المستمر من جانب جمهورية الصين في تايوان بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية الهياكل الأساسية للاقتصادات الصغيرة الضعيفة، مثل اقتصادنا إلى حد كبير. وبوصف اقتصاد جمهورية الصين في تايوان يحتل المركز الرابع عشر في العالم من حيث الحجم، فإنها قد برهنت على منافع الأخذ بمنظور عالمي للتنمية. وقد أعربنا عن ترحيبنا بقرار منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، السماح بانضمام جمهورية الصين في تايوان الكامل لعضوية تلك المنظمة. ونتطلع إلى مناسبة مماثلة حين تأخذ جمهورية الصين

بوش في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بزيادة مساعدتها الأساسية المقدمة إلى البلدان النامية بما نسبته ٥٠ في المائة على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة.

وما زلنا على ثقة بفعالية المؤتمرات العالمية، لأنه قد ثبت أنها تعمل بمثابة منتديات يمكن فيها مناقشة الجديد من المقترحات والتماس توافق الآراء بشأن المسائل الجارية. ففي مؤتمر قمة جوهانسبرغ الذي احتتم أعماله مؤخراً، اتفقت حكومات العالم على أن تخفض عدد من يفتقرون إلى المياه النقية والمرافق الصحية الأساسية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وكان من دواعي سرور حكومتي بصفة خاصة في نهاية مؤتمر قمة جوهانسبرغ ما أبدته البلدان الغنية من استعدادها للتوصل إلى اتفاق ضمن منظمة التجارة العالمية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لإدخال "تحسينات ملموسة على سبل الوصول إلى الأسواق" بالنسبة لصادرات البلدان النامية من الأغذية.

وأبرز مؤتمر قمة جوهانسبرغ ضرورة الربط بين حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وبين مسائل الفقر والتخلف والعدالة الاجتماعية. وأوضح مؤتمر القمة الترابط فيما بين العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، التي يجب أن تعمل في تناغم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المدى البعيد. وثمة شواهد عملية تدل على أن الاقتصادات الوطنية الفقيرة والضعيفة تؤثر على البيئة تأثيراً سلبياً، بينما ينجم عن التدهور البيئي والإفراط في استعمال الموارد الطبيعية انهيار الاقتصادات وفقير المجتمعات.

ولا تزال حكومة دومينيكا ملتزمة تماماً بجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤكد مجدداً تأييدنا الثابت لخطة عمل

والمغرب، القائمة على أساس الاحترام المتبادل والتاريخ المشترك، أود أنؤكد أن سبته ومليلة وكذلك الجزر والصخور المجاورة هي جزء لا يتجزأ من أرض إسبانيا وأن مواطنيها ممثلون في البرلمان الإسباني، ولهم نفس الحقوق والشروط المتاحة لغيرهم من المواطنين، ويتمتعون بنفس الحريات والحقوق، ويحميهم نفس النظام القانوني.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

في تاوان مكانها في هذه القاعات كعضو كامل العضوية في أسرة الأمم المتحدة.

وتتضمن دومينيكا صوتها إلى أصوات الوفود الأخرى في تهنئة الأمم الأفريقية على تطورين هامين. أولهما: تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي الذي نشق في أنه سيكون مؤسسة قوية ملتزمة بدعم السلم والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون والتنمية والرخاء والكرامة الإنسانية. وثانيهما: برنامج إعادة التنشيط الاجتماعي والاقتصادي للقارة الأفريقية، وهي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وللأمم المتحدة دور رئيسي في ضمان نجاح هذه المبادرة الشجاعة من جانب الدول الأفريقية بغية إزالة الفقر وتخلف التنمية. هذان التطوران يقدمان أمثلة رائعة يمكن للمنطقة الكاريبية أن تحذو حذوها.

وفي الختام، أود أن أكرر ما جاء في إعلان الألفية من تصميم على أن "التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية لكل شعوب العالم". علينا أن نؤكد أن العولمة، عن طريق البرامج العالمية والإقليمية، تسهم حقا في التنمية المستدامة وفي الرفاهية للجميع. ونتمنى للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة كل نجاح في دفع أهداف السلام والديمقراطية والرخاء والتنمية المستدامة قدما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين المسجلين في قائمة بعد ظهر اليوم. وأود أن أشير إلى أن أحد الممثلين طلب الكلمة ممارسة لحق الرد. والآن أعطي ممثل إسبانيا الكلمة.

السيد فلوريس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشار وزير المغرب للشؤون الخارجية والتعاون في بيانه إلى المدينتين الإسبانييتين، سبته ومليلة، وكذلك إلى أراض إسبانية أخرى. وفي إطار علاقات الصداقة وحسن الحوار بين إسبانيا